جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة العامة للمعلومات والترجمة

إطلالة

على الاقتصاد المصري و العالمي

نشرة شهرية
لأهم الأحداث الاقتصادية المصرية
والعالمية في الصحف الأجنبية

(العدد 237 –اكتوبر 2018)

إعداد
أ. زينب محمد حنفى
مدير عام المعلومات والترجمة

القسم الاول

إطلالة على الاقتصاد المصري

تراجع ملحوظ في عجز الحساب الجاري المصري

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٢

أشاد صندوق النقد الدولي بتراجع عجز الحساب الجاري بنحو ٥٨,٦% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ ليبلغ ٦ مليار دولار . ويعزى ذلك إلى تطبيق الحكومة المصرية سياسة التقشف وتعويم الجنيه المصري الذي تراجعت قيمته إلى أقل من النصف مما أدى بدوره إلى انخفاض العجز التجاري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

صرحت وكالة رويترز بأن عجز الحساب الجاري المصري تراجع خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٧٣% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق ليبلغ ٦٤٢,٢ مليون دولار . وسجل ميزان المدفوعات فائضا بلغ ١٢,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ١٣,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق .

وفقا لتقرير البنك المركزي المصري ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر إلى ٧,٧ مليار دولار منها ٤,٥ مليار دولار في قطاع البترول خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ ، مقابل ٧,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ .

ومن ناحية أخرى تسعى الحكومة المصرية إلى توجيه مكاسب الاقتصاد الكلي للنهوض بالإصلاحات الهيكلية التي من المتوقع أن تساهم في تحقيق نمو شامل ومستدام يقوده القطاع الخاص ، مما يؤدي بدوره إلى توفير فرص العمل للشباب وزيادة الموارد المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية .

وأكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد المصري يسجل أعلى مؤشرات النمو على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأشاد بالتقدم الذي أحرزته مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يدعمه الصندوق .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

Bloomberg

مصر تسعى لجذب المزيد من الاستثمارات في مجال الطاقة

التاريخ: ١٠ /١٠/ ٢٠١٨

طبقا لما صرح به وزير البترول ومسئولي شركة Eni الإيطالية ، تعمل مصر على إصدار عقود جديدة في مجال إنتاج النفط والغاز الطبيعي في المناطق التي لم يتم تطويرها للحث على الاستكشاف وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة . تسعى مصر للتحول إلى مركز لإعادة تصدير الغاز لأوروبا المتعطشة للطاقة ويعد العقد المزمع جزء من إستراتيجية أوسع لتحرير قطاع الطاقة .

أدى اكتشاف شركة Eni الإيطالية لحقل غاز ظهر العملاق في ٢٠١٥ إلى إثارة اهتمام المستثمرين بصناعة النفط والغاز في مصر التي تعد أكبر مصدر منفرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة .

ووفقاً للنظام الجديد ، ستتحمل الشركات نفقات الاستكشاف والإنتاج مقابل حصة من الناتج كما يحق لهم البيع لأي جهة يرغبون فيها . ستختلف حصص الإنتاج من امتياز لأخر بناءً على حجم الاستثمار . تمنح اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الحالية ثلث إنتاج المشروع للمستثمرين لتغطية تكاليف الاستكشاف والإنتاج ، بينما يتم تقسيم ما تبقى بين الشركة والحكومة والتي يحق لها شراء حصة الشركة المنتجة كاملة بسعر محدد سلفاً .

وطالما عانت الشركات الدولية من بيروقراطية العقود الحالية كما عانت مصر التي كانت تصدر الغاز لدول الجوار لأعوام قبل اكتشاف حقل غاز ظهر من صعوبة جذب استثمارات جديدة في مجال الطاقة . وقد تم دراسة اتفاقيات مشاركة الإنتاج بدقة بعد ثورة ٢٠١١ حينما عانت الدولة من نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربي .

توقفت الدولة عن تصدير الغاز وقامت باستيراد الغاز الطبيعي المسال الأعلى سعرا وبالرغم من تحويل إنتاج كبار المستثمرين للاستهلاك المحلي إلا إنها فشلت في السداد في الموعد المتفق عليه . وتراكمت المتأخرات لصالح الشركات الدولية للنفط والغاز بسبب الأزمة المالية لتبلغ ٦,٢ مليار دولار في ٢٠١٢ . كما بلغت غرامة التأخر عن السداد ١,٢ مليار دولار في يوليو ووعدت الدولة بسداد كافة المبالغ المطلوبة .

ربما يصبح إنتاج حقل ظهر حلاً لمشاكل الطاقة بمصر فقد بلغ إنتاج حقل الغاز البحري ستة أضعاف الإنتاج الحالي مما دفع الحكومة لإعلان التوقف عن استيراد الغاز الطبيعي المسال . وتخطط مصر لاستكمال عملية التصدير في العام القادم إلا أن الطلب المحلي على الطاقة في تزايد مستمر ومن ثم لابد أن تقوم الدولة بتعجيل عملية الاستكشاف بالإضافة إلى جذب المستثمرين للحفاظ على الموازنة وحمايتها من العودة للعجز .

ووفقاً لوزير البترول ، من المتوقع لنموذج الاستثمار الجديد أن يطبق على الاتفاقيات المستقبلية في المناطق الحدودية التي لم يتم تطويرها ومن ثم لن تتأثر الاتفاقيات الحالية . وصرح أحد مسئولي الوزارة أن التغيرات ستدخل حيز التنفيذ ابتداءً من الربع الثاني لعام ٢٠١٩ حينما تقوم شركات الاستكشاف بالانتهاء من تحديد مواقع الاستكشاف بالبحر الأحمر كما سيتم الإعلان عن المناقصة بحلول أواخر العام الحالي .

ستتيح العقود الجديدة للمستثمرين حرية التصرف في حصتهم كاملة دون الالتزام بالبيع للحكومة بسعر محدد سلفا طالما أنهم يتكبدون كافة مصاريف الاستكشاف والإنتاج.

قامت الحكومة في العام الماضي بالسماح للشركات الخاصة باستيراد الغاز وإعادة تصديره باستخدام مرافق الدولة لتصدير الغاز الطبيعي المسال لأول مرة لتنهي عملية احتكار الدولة لهذه العملية . كما اعتمدت صيغة مرنة لتسعير الغاز للشركات العاملة بالفعل في مصر بهدف زيادة الإنتاج .

ترجمة : مارينا قديس - مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

Bloomberg

التجارة غير النفطية تحقق ٥٩,٦٨ مليار دولار فى مصر

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٥

حققت التجارة الخارجية غير النفطية في مصر نموا بنحو ١١,٨% سنويا فبلغت قيمتها ٥٩,٦٨ مليار دولار أمريكي في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي .

حققت الصادرات المصرية زيادة بنحو ١٠% لتبلغ ١٦,٥٤ مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٨ مقابل ١٤,٩٩ مليار دولار خلال العام الماضي وذلك طبقا للتقرير الذي أصدرته الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات . وسجلت الواردات ٤٣,١٤ مليار دولار خلال نفس الفترة مقابل ٣٨,٣٥ مليار دولار خلال العام الماضي أي بزيادة ١٢% .

عانت مصر خلال السنوات القليلة الماضية من ركود اقتصادي بسبب الاضطرابات السياسية والقضايا الأمنية مما أدى إلى تراجع السياحة والاستثمارات الأجنبية مع تزايد العجز في الميزانية وارتفاع معدل التضخم والديون المحلية .

بدأت مصر في أواخر ٢٠١٦ بإجراء برنامج إصلاحي لمدة ثلاثة أعوام يشمل خفض الدعم وزيادة الضرائب وتعويم العملة المحلية . وتم تدعيم برنامج مصر الإصلاحي بقرض قيمته ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي وقامت أكثر الدول العربية اكتظاظا بالسكان باستلام ثلثيه .

ترجمة : عماد المعناوى - مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

L'Expansion

أهمية النهوض بقطاع القطن المصري

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١٤

أسفرت بيانات وزارة الزراعة الأمريكية عن تراجع الصادرات المصرية من القطن بشكل ملحوظ حيث يواجه القطن المصري منافسة شرسة على المستوى العالمي . ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة والهند والبرازيل وأستراليا أوائل الدول المصدرة للقطن عالميا على الرغم من أن القطن المصري يسجل أعلى جودة إذ تتوفر فيه المواصفات القياسية العالمية من حيث طول التيلة خاصة قطن الدلتا التي تعد من أفضل المناطق لزراعة القطن .

كما أسفرت إحصائيات معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) عن تراجع قيمة الصادرات المصرية من القطن إلى ٩٠,٤ مليون دولار خلال عام ٢٠١٦ مقابل ٥٤٠ مليون دولار خلال عام ١٩٧٥ . وأشارت إحصائيات منظمة الفاو إلى انخفاض إنتاج القطن المصري إلى ٩٤ ألف طن خلال عام ٢٠١٣ مقابل ٥١٠ ألف طن خلال عام ١٩٧١ . ويعزى ذلك إلى سوء الأحوال السياسية والاقتصادية الأمر الذي أثر سلبا على ارتفاع تكاليف إنتاج القطن عالي الجودة وانخفاض أسعاره في المقابل .

وفي عام ٢٠١٧ شهد قطاع زراعة وإنتاج القطن انتعاشا نتيجة ارتفاع سعر القنطار وزيادة الإنتاج والصادرات ، إلا أن الأسعار تراجعت مرة أخرى خلال العام الحالي نتيجة الصراعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين . فقد انخفض سعر قنطار القطن من ٣ آلاف جنيه (١٤٥ يورو) خلال عام ٢٠١٧ إلى ٢,٧ ألف جنيه (١٣٠ يورو) خلال العام الحالي .

ومن ناحية أخرى تسعى الحكومة المصرية إلى زيادة المساحات المزروعة من القطن لتصل إلى ١٤٠ ألف هكتار مقابل ٥٠ ألف هكتار حاليا ، كما قررت في سبتمبر ٢٠١٨ التصريح بزراعة القطن قصير التيلة وذلك بشكل تجريبي لسد احتياجات المصانع باستثناء منطقة الدلتا التي تتميز بزراعة القطن طويل التيلة . حيث صرح خبراء الاقتصاد بأنه يجب تحويل القطن إلى منتجات تامة الصنع مثل المنسوجات والملابس بأنواعها لتنشيط قطاع التصنيع بدلا من توجيه إنتاج القطن للتصدير .

أشارت الإحصائيات إلى ارتفاع الصادرات المصرية من القطن بنحو ٦,٩% خلال الفترة من مارس إلى مايو ٢٠١٨ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧ ، إلا أن معدل الاستهلاك المحلي من القطن المصري تراجع بنحو ٥٧,٩% خلال نفس الفترة بسبب إقبال المصانع على استخدام القطن المستورد . ومن أجل الترويج للقطن المصري قامت مصممة مصرية بتخصيص أحد خطوط الإنتاج لتصنيع ملابس جاهزة عالية الجودة من القطن المصري طويل التيلة تحمل علامة صنع في مصر وتلقى رواجا في الأسواق الفرنسية والإيطالية .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lexpansion.fr

بدء التداول على شركة ثروة كابيتال في البورصة

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/١٦

بدأت البورصة المصرية مؤخرا التداول على سهم شركة ثروة كابيتال القابضة للاستثمارات المالية ، لتصبح الشركة رقم ٢٢٦ ضمن الشركات المكونة للسوق الرئيسي في مصر .

صرحت البورصة في بيان لها إنه تم تنفيذ الطرح العام والخاص لعدد ٢٩٥,٢ مليون سهم من أسهم ثروة كابيتال، بنسبة ٤٧,٢% من أسهم رأس مال الشركة بسعر ٧,٣٦ جنيه للسهم ، وبقيمة إجمالية ٢,٢ مليار جنيه .

وقد بلغ عدد أسهم الطرح العام ٢٩,٥ مليون سهم تمثل ١٠% من عدد الأسهم المعروضة للبيع و٤,٧% تقريبا من أسهم رأس مال الشركة المصدر ، فيما بلغ عدد أسهم الطرح الخاص ٢٦٥,٦ مليون سهم تمثل ٩٠% من إجمالي الأسهم المطروحة للبيع و٤٢,٥% من إجمالي أسهم رأس مال الشركة المصدر .

صرح رئيس البورصة بأن إدارة البورصة مستمرة في تقديم كافة أشكال الدعم والعون للشركات الجادة الراغبة في النمو عبر سوق الأوراق المالية في مختلف القطاعات ، دعما منها لخطط الدولة لتحقيق نموا اقتصاديا على نحو مستدام .

وأعرب عن ترحيبه بكافة الشركات في مختلف القطاعات للقيد بالبورصة للحصول على التمويل اللازم لضخ المزيد من الاستثمارات وفتح أسواق جديدة ، مؤكدا أن إدارة البورصة تعمل على تحسين بيئة التداول وتبسيط الإجراءات لتعزيز السيولة والتداول ورفع كفاءة وسوق مصر المالي .

وذكر أن الإقبال الكبير من المستثمرين "العرب والأجانب" على طرح شركة ثروة ، رسالة ثقة كبيرة بأن مصر تسير على الطريق الصحيح بتطبيقها إصلاحات على كافة المستويات المالية والنقدية والتشريعية .

صرح العضو المنتدب لشركة بلتون المالية القابضة المدير والمنسق العالمي للطرح بأن الطرح شهد إقبالا كبيرا من المؤسسات والأفراد داخل وخارج مصر . وأشار إلى أن نسبة التداول الحر في شركة ثروة ستصل إلى نحو ٤٧% تقريبا بعد إتمام زيادة رأسمالها ، وأن معدل النمو في أرباح الشركة يبلغ ٥٢% في المتوسط خلال الأعوام الخمسة الماضية .

صرح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة ثروة كابيتال بأن بدء التداول على أسهم الشركة في البورصة خطوة تعزز من فرص نمو أعمال الشركة ، مشيرا إلى تطلعه إلى استكمال إستراتيجية الشركة التوسعية لتحقيق المستهدفات المطلوبة .

ترجمة : عماد المعناوى - مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

Bloomberg

الإصلاحات السعودية تؤثرعلى مصر

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٤

حينما أثارت أزمة الليرة التركية المخاوف بشأن حدوث أزمات مالية في الاقتصادات النامية ظل الجنيه المصري محتفظاً بقيمته بفضل الإصلاحات القوية التي بدأتها الحكومة المصرية في ٢٠١٦ حينما قامت بتعويم الجنيه . كما أن انتعاش السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ساعدت الاقتصاد المصري على الاستقرار مما أدى بدوره إلى زيادة التصنيف الائتماني لمصر .

والآن تواجه مصر تحديا كبيرا من جراء **برنامج الإصلاح السعودي** - أهم حليف لمصر على الصعيد السياسي والاقتصادي - حيث أنه من المتوقع أن تؤدي خطة إصلاح ولي عهد السعودية لتطوير الاقتصاد السعودي إلى أن تضطر مصر إلى خفض الإنفاق وزيادة الاقتراض . ويعد السبيل الوحيد أمام مصر هو إجراء تغييرات أكثر جرأة لتحرير الاقتصاد المصري .

بدأت الحكومة السعودية في الحادي عشر من سبتمبر فرض أنظمة صارمة على سوق العمل لتعزيز توظيف مواطنيها بدلا من العمالة الأجنبية . وتعد "السعودة" جزء من رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي أعلنت في يناير ٢٠١٨. ووفقاً لإحصاءات الحكومة السعودية تراجع عدد الأجانب العاملين بالمملكة من ١٠,٨٨ مليون في الربع الأخير من ٢٠١٦ إلى ١٠,١٨ مليون في الربع الأول من ٢٠١٨ أغلبهم من المصريين .

وتعد التحويلات المالية التي يرسلها المصريون إلى بلادهم من دول الخليج العربي خاصة السعودية مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية واستقرار الاقتصاد المحلي . ووفقاً للبيانات الصادرة عن البنك الدولي ووكالة ستاندر تشارترد في ٢٠١٧ ، فإن أكثر من ٧٠% من التحويلات المالية إلى مصر تأتي من دول مجلس التعاون الخليجي ومنها ٤٠% من السعودية فقط . بلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين في السعودية ٢,٩٣ مليار دولار سنوياً منذ عام ٢٠٠٢.

تشكل "السعودة" ضربة مزدوجة للحكومة المصرية حيث أنها في حاجة ماسة للمال ولا يمكنها تحمل الانخفاض الحاد في التحويلات المالية كما لا يمكن للاقتصاد تحمل عودة المغتربين خاصة أن معدل البطالة بلغ ١٠,٦% في بداية عام ٢٠١٨ كما يشكل الموضوع نفسه ضربة مزدوجة للعائدين حيث سيواجهون ندرة في الوظائف وارتفاع في تكاليف المعيشة .

يشير المأزق الذي تواجهه مصر إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط لم يكن قوياً ، إلا أن اقتصادات المنطقة ترتبط بطرق أخرى حيث تعتمد الدول الفقيرة على الدول الأغنى في دعمها بالنفط والغاز والدعم المالي المباشر بالإضافة إلى توفير فرص عمل للملايين .

من ناحية أخري ، لم تكن عودة العمال في الوقت المناسب حيث أعلنت الحكومة المصرية مؤخراً عن انخفاض تدريجي في معدلات البطالة بعد أن كانت ١٢% في ٢٠١٧ كما ارتفعت الأجور أيضا . على صعيد آخر، حققت مصر بعض التحسن في عجز الموازنة بدعم مالي خارجي . وتمكنت مصر من سد العجز وإعادة التمويل إلى حد كبير من خلال زيادة الاقتراض الدولي سواء من المقرضين متعددي الأطراف أو البنوك التجارية في العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨.

إلا أن هذه الجهود الكبيرة ساهمت فقط في سد نصف عجز ميزانية العام التي تبلغ ٩,٨% من الناتج المحلى الإجمالي . ويتوقع المحللون في HSBC أن تحتاج الحكومة المصرية الى جمع أكثر من ١٠٠ مليار دولار كدعم إضافي للموازنة من القروض الدولية أو إصدار السندات المحلية أو الاقتراض من البنوك المحلية . كما سيكون الدعم المالي من الحلفاء الإقليميين كالسعودية ضرورياً .

تحاول الحكومة المصرية الحد من اعتمادها على الدعم المالي للوقود والمرافق والنقل العام . حيث ارتفعت تكاليف النقل بأكثر من ٥٠% مقارنة بعام ٢٠١٧ . ومن المتوقع أن تؤدي زيادة أسعار الكهرباء التي تم تطبيقها في يوليو إلى زيادة متوسط فاتورة الطاقة لكل أسرة بنسبة تزيد عن ٢٥% . وظل التضخم مستقراً عند ١٤% بعد قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة الجنيه في العام الماضي .

على صعيد آخر ، تتخذ الحكومة المصرية العديد من القرارات الصعبة التي لا تحظى بقبول عام والتي يحتاج إليها ولي عهد السعودية لتحقيق أهداف "رؤية ٢٠٣٠" ، فعلى عكس ولي العهد لا يمكن للرئيس المصري التخفيف من حدة هذه القرارات عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والدعم النقدي للمواطنين . اعتمدت مصر على حلفائها الخليجيين لمنع تدهور الاقتصاد .

إذا أصبحت السعودية أكثر جدية فيما يتعلق ببرنامج الإصلاحات الخاص بها ، سيسفر ذلك عن الحد من مساعدتها وتراجعها عن الاستثمار في المدن الجديدة والبنية التحتية والتنمية العمرانية في مصر . كما قد يمثل تطوير السعودية لساحل البحر الأحمر خطرا على السياحة المصرية .

ترجمة : مارينا قديس - مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

القسم الثاني

إطلالة على الاقتصاد العالمي

١ـ الاقتصاد الاوروبي:

حكومة ألمانيا تخفض توقعات النمو لعامى ٢٠١٨ و٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١١

قامت الحكومة الألمانية بخفض توقعات النمو لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ بسب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والتوترات التجارية العالمية التي من المتوقع أن تؤثر سلبا على صادرات ألمانيا خاصة صادراتها من السيارات بعد تهديدات الولايات المتحدة بزيادة الرسوم الجمركية على وارداتها من السيارات الألمانية .

توقعت الحكومة الألمانية أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٨% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ مقابل ٢,٣% و٢,١% على التوالي في التوقعات السابقة ، بينما سجل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٧ . كما قامت كبرى الهيئات الاقتصادية في ألمانيا بخفض توقعات النمو إلى ١,٧% و١,٩% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي .

ومن ناحية أخرى صرح وزير الاقتصاد الألماني بأن معدل الطلب المحلي يشهد استقرارا بالنسبة لاستهلاك القطاع العائلي أو استثمارات المؤسسات الألمانية على حد سواء . وأضاف أن معدل البطالة انخفض إلى ٥% وهو أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٠ .

وتوقع أن يبلغ معدل التضخم ١,٩% و٢% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي . وأكد أن اقتصاد ألمانيا سجل نموا للعام العاشر على التوالي وهي أطول فترة نمو متواصل منذ عام ١٩٦٦ .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع بنك Boursarama الفرنسي

العنوان : www.boursarama.com

تفاقم العجز التجاري الفرنسي في أغسطس ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٥

وفقا لبيانات هيئة الجمارك في فرنسا ، ارتفع العجز التجاري إلى ٥,٦٣ مليار يورو في أغسطس عقب تراجعه في يوليو إلى ٣,٤ مليار يورو ، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ الذي سجلته مبيعات طائرات الإيرباص في أغسطس بعد تسجيل أعلى مستوى لها في يوليو . وبالرغم من تراجع أداء قطاع صناعة الطائرات من المتوقع أن يتراجع العجز التجاري إلى ٦١,٩ مليار يورو في أواخر عام ٢٠١٨ مقابل ٦٣,٨ مليار يورو في عام ٢٠١٧ .

وبالنسبة لقطاع الطاقة ، أشارت الإحصائيات إلى أن واردات المعادن ومنتجات البترول المكررة سجلت طفرة في أغسطس عقب تراجعها في يوليو ، كما ارتفعت أسعارها العالمية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات . كما تراجع الفائض الذي سجلته صادرات المنتجات الزراعية والدوائية في أغسطس مقارنة بشهر يوليو .

وفي المقابل شهد قطاع صناعة السيارات تحسنا في أغسطس مقارنة بالأشهر الماضية خاصة شهر يوليو الذي شهد تراجعا ملحوظا ، حيث ارتفعت صادرات المركبات بأنواعها إلى بلجيكا وأسبانيا والدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

أسفرت إحصائيات هيئة الجمارك الفرنسية عن ارتفاع العجز التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة أسبانيا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا ، كما ارتفع مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خاصة سويسرا والنرويج وتركيا . وأوضحت أن صادرات السلع تسجل عجزا مستمرا منذ عام ٢٠٠٤ ، بينما تسجل صادرات الخدمات فائضا يتراوح بين ١٥ و٢٥ مليار يورو سنويا خلال نفس الفترة .

ووفقا للتقرير الأخير الذي أصدره معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee) ، بلغت مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي ٠,١ نقطة و٠,٥ نقطة فقط خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي .

وتراجع الطلب الخارجي على المنتجات الصناعية الفرنسية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ نتيجة التوترات الحمائية التي أدت إلى تباطؤ التجارة العالمية ، حيث تراجع بنحو ٠,٥% و٠,٧% خلال الربعين الأول والثاني على التوالي مقابل ١,٥% في المتوسط خلال عام ٢٠١٧ .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

تراجع مبيعات التجزئة فى ألمانيا

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٤

وفقا لبيانات مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني ، تراجع مؤشر مبيعات التجزئة الذي يخلو من التأثيرات الموسمية بنحو ٠,١% في أغسطس ٢٠١٨ مقارنة بشهر يوليو ، بينما ارتفع المؤشر بنحو ١,٦% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧ .

وشهد مؤشر مبيعات التجزئة على أساس سنوي زيادة عن التوقعات بنحو ١,٥% ، بينما انخفض عن التوقعات بنحو ٠,٤% على أساس شهري . ويتميز الاقتصاد الألماني بارتفاع مستوى العمالة والأجور ، ونظام تأمين عمالي قوي ، وأسعار فائدة منخفضة ، وارتفاع معدل الإنفاق الخاص .

ومن ناحية أخرى قام اتحاد الصناعة الألماني بخفض توقعاته لمعدل النمو في ألمانيا - التي تعد أكبر اقتصاد أوروبي - من ٢,٢٥% إلى ٢% خلال عام ٢٠١٨ نتيجة تراجع معدل الطلب الخارجي على المنتجات الألمانية .

وأشار رئيس الاتحاد إلى خفض توقعات معدل نمو الصادرات من ٥% إلى ٣,٥% خلال عام ٢٠١٨ نتيجة تزايد اضطراب المناخ الاقتصادي العالمي ، وتصاعد حدة الصراع التجاري بين الصين والولايات المتحدة خاصة أن الاقتصاد الألماني مرتبط بنمو الصادرات .

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير

المصدر: النسخة التركية لموقع بلومبرج

العنوان: www.bloomberght.com

تثبيت التصنيف الائتمانى لفرنسا

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٩

قامت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "ستاندرد أند بورز" بتثبيت التصنيف الائتماني لفرنسا عند مستوى (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة . وأفادت أن الحكومة الفرنسية تتبع سياسات مالية قوية تدعم مؤشرات التصنيف الائتماني حيث نجحت في خفض الدين العام مقابل الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أسرع من التوقعات . ومن المتوقع أن تسجل فرنسا معدل نمو اقتصادي بنحو ١,٦% في أواخر العام الحالي ، وأن تحافظ على نفس المعدل حتى عام ٢٠٢٠.

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.borsagundem.com

elEconomista.es

ارتفاع معدل الإنتاج الصناعى لمنطقة اليورو بنحو ١%

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/١٢

وفقا لإحصائيات يوروستات ، ارتفع معدل الإنتاج الصناعي لمنطقة اليورو بنحو ١% في أغسطس ٢٠١٨ مقابل انخفاض بنحو ٠,٦% في شهر يوليو ، كما ارتفع بنحو ٠,٩% مقارنة بشهر أغسطس من عام ٢٠١٧ ، وبنحو١,٢% على أساس سنوي مقارنة بعام ٢٠١٧ .

ارتفع الإنتاج الصناعي في أيرلندا بنحو ١٥,١% ، وسلوفينيا بنحو ٧% ، وليتوانيا بنحو ٦,٤% ، بينما انخفض الإنتاج الصناعي في الدنمارك بنحو ٣,٩% ، والبرتغال بنحو ٣,٣% ، ولوكسمبورج بنحو٢,٦% في أغسطس ٢٠١٨ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧ .

وفى إسبانيا ارتفع الإنتاج الصناعي بنحو ٠,٨% في أغسطس ٢٠١٨ على أساس شهري مقابل ٠,١% في شهر يوليو ، بينما ارتفع بنحو ١,٢% على أساس سنوي مقارنة بشهر أغسطس ٢٠١٧ .

ترجمة : الزهراء عاطف – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.eleconomista.es

Borsa Gündem

انخفاض الدين العام فى أوروبا

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٢٢

وفقًا لبيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) تراجع معدل الدين العام لمنطقة اليورو إلى ٨٦,٨% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٨٩,١% خلال عام ٢٠١٦ . كما تراجع معدل الدين العام للاتحاد الأوروبي إلى ٨١,٦% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٨٣,٣% خلال عام ٢٠١٦ .

سجلت اليونان أعلى ارتفاع في معدل الدين العام بين دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغ ١٧٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٧ ، تليها إيطاليا والبرتغال بمعدل ١٣١,٢% و١٢٤,٨% على التوالي . بينما سجلت استونيا أقل معدل للدين العام حيث بلغ ٨,٧% من الناتج المحلي الإجمالي ، تليها لوكسمبرج وبلغاريا بمعدل ٢٣% و٢٥,٦% على التوالي .

كما تراجع عجز الموازنة لمنطقة اليورو إلى ١% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٧ مقابل ١,٦% خلال عام ٢٠١٦ ، وتراجع في الاتحاد الأوروبي إلى ١% خلال عام ٢٠١٧ مقابل ١,٧% خلال عام ٢٠١٦ .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.borsagundem.com

Le Point.fr

ارتفاع معدل العجز العام فى إيطاليا

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٨

صرح وزير الاقتصاد والمالية الإيطالي بأنه من المتوقع أن يبلغ معدل العجز العام ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١ ، بينما كان قد تعهد أمام نظرائه في الاتحاد الأوروبي أن يتراجع معدل العجز إلى ١,٦% خلال الأشهر القادمة . كما أعرب عن أمله في انخفاض معدل الدين العام الذي يبلغ حاليا ١٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي بفضل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

وأضاف الوزير الإيطالي أنه سيتم تنفيذ خطة للاستثمارات العامة تقدر بقيمة ١٥ مليار يورو من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي ، حيث توقع ارتفاع معدل النمو بنحو ٢% و٣% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي . بينما أشارت إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ارتفاع معدل النمو في إيطاليا بنحو ١,٦% و١,٧% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي ، مقابل ١,٢% و١,١% في التوقعات السابقة .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

Borsa Gündem

خفض التصنيف الائتمانى لإيطاليا

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٢٢

قامت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "موديز" بخفض التصنيف الائتماني لإيطاليا من (Baa٢) إلى (Baa٣) مع نظرة مستقبلية مستقرة . وتحتل إيطاليا المرتبة الثانية بعد اليونان - ضمن دول الاتحاد الأوروبي - من حيث ارتفاع معدل الدين العام الذي بلغ ١٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي .

ويوضح التقرير الذي أصدرته "موديز" أن أهداف عجز الموازنة الإيطالية ستتخطى التوقعات السابقة وذلك وفقًا لمشروع الموازنة للأعوام الثلاثة القادمة الذي قدمته الحكومة الإيطالية إلى المفوضية الأوروبية مؤخرًا ، فضلًا عن تباطؤ خطط الإصلاح المالي والهيكلي .

وأشار التقرير إلى أن الحكومة الإيطالية قامت برفع توقعات عجز الموازنة من ١,٦% إلى ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٩ بهدف الالتزام بوعود تحسين الدخل ورفع سن التقاعد وخفض نسبة البطالة . كما تراجعت قيمة أسهم وسندات الحكومة الإيطالية بشدة عقب انتقاد الاتحاد الأوروبي لخطة الموازنة الإيطالية .

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.borsagundem.com

المفوضية الأوروبية ترفض موازنة ايطاليا للمرة الأولى في تاريخ الاتحاد الأوروبي

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٢٣

رفضت المفوضية الأوروبية الموازنة المقدمة من ايطاليا لعام ٢٠١٩ وطالبتها بمراجعة النسخة المقدمة خلال مهلة أقصاها ٣ أسابيع . يهدف مشروع الموازنة المقدم من ايطاليا أن يصل عجز الموازنة إلى ٢,٤% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٠,٨% الذي حددته الحكومة الايطالية السابقة .

وتعتبر ايطاليا من الدول التي تسجل أعلى معدلات الدين العام على مستوى العالم حيث يصل إلى ١٣٠% من الناتج المحلى الإجمالي ، بينما حدد ميثاق الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي سقف معدل الدين العام عند ٦٠%. ومن ثم فإن ايطاليا ملزمة بخفض معدل الدين العام تدريجيا .

ومن ناحية أخرى عللت الحكومة الايطالية الحالية ارتفاع معدل العجز العام إلى حاجتها إلى تمويل عدد من المشروعات العامة خلال عام ٢٠١٩ لتحفيز نمو اقتصادها المتباطئ . ويعتبر عدم الالتزام بقواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالدين العام أمرا قد يؤدى إلى لجوء المفوضية الأوروبية إلى فرض عقوبات ضد الدول غير الملتزمة بهذه القواعد .

ترجمة : الزهراء عاطف – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي في ليتوانيا

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/١٥

وفقًا للبيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء الرسمية التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروستات) ، فإن مؤشر الإنتاج الصناعي سجل ارتفاعًا بنحو ٣% في سبتمبر ٢٠١٨ ، وبنحو ١,٤% على أساس سنوي . وارتفع الإنتاج الصناعي في ليتوانيا بنحو ١% في مؤشر (AB١٩) ، وبنحو ٠,٨% في مؤشر (AB٢٨) .

ومن ناحية أخرى سجلت مالطا أعلى ارتفاع في معدل الإنتاج الصناعي ضمن دول الاتحاد الأوروبي بنحو ٩,٩% ، تليها أيرلندا والمجر بنحو ٨% و٣,٨% على التوالي . بينما سجلت الدنمارك أعلى تراجع في معدل الإنتاج الصناعي بنحو ٤,٥% .

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير

المصدر: وزارة الاقتصاد التركية

العنوان: www.ekonomi.gov.tr

Borsa Gündem

تراجع معدل التضخم في روسيا

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/١٠

وفقًا لبيانات هيئة الإحصاء الفيدرالية الروسية ، تراجع معدل التضخم في سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٣,١% مقابل ٣,٤% في أغسطس ، بينما ارتفعت أسعار المستهلك بنحو ٢,٥% .

وأشار وزير التنمية الاقتصادية في روسيا إلى أنه من المتوقع أن يسجل معدل التضخم ٣,٤% في أواخر العام الحالي . وأكد أن قرار البنك المركزي الروسي برفع أسعار الفائدة من ٧,٢٥% إلى ٧,٥% لن يؤثر سلبًا على معدل التضخم .

ومن الجدير بالذكر أن معدل التضخم في روسيا ارتفع إلى ١٢,٩% خلال عام ٢٠١٥ نتيجة ارتفاع أسعار البترول عالميًا والعقوبات الاقتصادية الدولية ، ثم تراجع إلى ٢,٥% خلال عام ٢٠١٧.

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.borsagundem.com

Business HT

تراجع عجز التجارة الخارجية التركية في أغسطس

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٢

طبقا لهيئة الإحصاء التركية ، تراجع عجز التجارة الخارجية بنحو ٥٩% في أغسطس ٢٠١٨ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧ لتبلغ قيمته نحو ٢,٤٢٢ مليار دولار . وارتفع معدل تغطية الصادرات للواردات إلى ٨٣,٦% في أغسطس ٢٠١٨ مقابل ٦٩,١% في أغسطس ٢٠١٧ .

ووفقًا لبيانات التجارة الخارجية التي أصدرتها هيئة الإحصاء التركية ، تراجعت قيمة الصادرات بنحو ٦,٥% لتبلغ ١٢,٣٨٣ مليار دولار ، بينما تراجعت قيمة الواردات بنحو ٢٢,٧% لتبلغ ١٤,٨٠٥ مليار دولار في أغسطس ٢٠١٨ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧ . كما تراجعت قيمة الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوروبي بنحو ٦,٤% في أغسطس ٢٠١٨ مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي لتبلغ ٥,٦١٩ مليار دولار .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.businessht.com.tr

معدل التضخم التركي يسجل رقما قياسيا في أغسطس

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٢

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في أغسطس ٢٠١٨ إلى أعلى مستوياته منذ عام ٢٠٠٣ ، إذ ارتفع إلى ١٧,٢٢% بزيادة ٢١٢ نقطة مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧ . وارتفع المؤشر على أساس سنوي إلى ١٧,٩% بزيادة شهرية تصل إلى ٢,٣% في المتوسط .

وأشارت توقعات سابقة لمؤسسة "بلومبرج" إلى ارتفاع معدل التضخم على أساس سنوي إلى ١٨,١٩% بزيادة ٢,٥% شهريًا . كما أشار التقرير الذي أصدره البنك المركزي التركي مؤخرا إلى أن توقعات التضخم على أساس سنوي سوف تتراوح بين ٨,٤% و١٣,٤% في أواخر العام الحالي .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.businessht.com.tr

الصادرات التركية تسجل رقما قياسيا في سبتمبر

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٦

وفقًا لبيانات وزارة التجارة التركية ، ارتفعت الصادرات بنحو ٢٢,٦% في سبتمبر ٢٠١٨ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧ لتبلغ قيمتها ١٤,٤٧٦ مليار دولار ، بينما تراجعت الواردات بنحو ١٨,١% لتبلغ قيمتها ١٦,٤ مليار دولار . كما ارتفع إجمالي قيمة الصادرات خلال الـ١٢ شهرًا الأخيرة إلى ١٦٥,١ مليار دولار.

وتصدرت السيارات والمركبات والدراجات الهوائية والنارية قائمة الصادرات التركية في سبتمبر ٢٠١٨ بقيمة ٢,٢٠٥ مليار دولار ، تليها الغلايات والماكينات والمفاعلات النووية والآلات بقيمة ١,٣١٦ مليار دولار ، ثم الحديد والصلب بقيمة ١,٠٦٨ مليار دولار ، بينما تصدرت واردات الوقود المعدني والزيوت المعدنية قائمة الواردات بقيمة ٣,٧١٥ مليار دولار .

تصدرت ألمانيا قائمة الدول المستوردة من تركيا في سبتمبر ٢٠١٨ بقيمة ١,٤٢٧ مليار دولار، تليها إنجلترا وإيطاليا بقيمة ١,٠٦٢ مليار دولار و٨٢٥ مليون دولار على التوالي . بينما احتلت روسيا قائمة الدول المصدرة لتركيا بقيمة ١,٧٥٦ مليار دولار، تليها الصين وألمانيا بقيمة ١,٥٠٩ مليار دولار و١,٤١٣ مليار دولار على التوالي .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: صحيفة تركية يومية

العنوان: www.dunya.com

تباطؤ الاقتصاد التركي

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٢١

أكدت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش" على اضطراب الأوضاع الاقتصادية والمؤشرات المالية لتركيا خلال الفترة الأخيرة ، حيث تراجع سعر صرف العملة المحلية إلى ٦,٢ مقابل الدولار، ومن المتوقع أن يستمر تراجع سعر الصرف حتى نهاية العام الحالي .

وأشار تقرير "الرؤية الاقتصادية العالمية ٢٠١٨" الذي أصدرته المؤسسة إلى أن الحرب التجارية الراهنة بين الولايات المتحدة والصين أدت إلى تراجع توقعات النمو العالمية وكذلك توقعات النمو في منطقة اليورو والصين والدول الناشئة . إذ انخفضت توقعات النمو للاقتصاد العالمي إلى ٣,٣% ، و٣,١% ، و٣% خلال أعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي .

ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد التركي ركودًا خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ وأن يستمر خلال عام ٢٠١٩ نتيجة تراجع سعر صرف العملة المحلية ومعاناة القطاع الخاص من نقص العملات الأجنبية مما سيؤدي إلى خفض حد الإقراض في المصارف وتراجع القوة الشرائية وتراجع فرص الاستثمار وحجم الاستهلاك الخاص.

وتشير البيانات إلى أنه من المتوقع تضاعف معدل التضخم التركي ليبلغ ٢٠% في أواخر عام ٢٠١٨ وذلك بالتزامن مع تباطؤ المؤشرات الاقتصادية العامة . وأكدت فيتش" على ضرورة استمرار ارتفاع أسعار الفائدة للحد من التضخم ، وأضافت أن خفض أسعار الفائدة مبكرًا سيؤدي إلى تكرار تصاعد ضغوط السوق على سعر الصرف.

ومن المتوقع أن تحقق تركيا نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣,٨% ، و١,٢% ، و٣,٩% خلال أعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي . كما ارتفعت توقعات التضخم من ١٣% إلى ٢٠% خلال عام ٢٠١٨ ، ومن ١٠,٨% إلى ١٥% خلال عام ٢٠١٩ ، ومن ٩,٥% إلى ١٠% خلال عام ٢٠٢٠.

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

٢ـ اقتصاد الأمريكتين:

Le Monde.fr

صندوق النقد الدولي يمنح قرضا للأرجنتين

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٢

قرر صندوق النقد الدولي منح الأرجنتين مساعدات مالية إضافية بنحو ٧ مليار دولار لترتفع قيمة القرض الذي أقره في يونيو ٢٠١٨ من ٥٠ مليار دولار إلى ٥٧,١ مليار دولار ، كما تعهد بالإسراع في تقديم دفعات القرض بهدف تحقيق الاستقرار للقوة الاقتصادية الثالثة في أمريكا اللاتينية .

صرح وزير الاقتصاد الأرجنتيني بأنه من المقرر أن تحصل الأرجنتين على ١٣ مليار دولار بدلا من ٦ مليار دولار حتى أواخر عام ٢٠١٨ ، ثم تحصل على ٢٢ مليار دولار بدلا من ١١ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩ . وأشاد بالاتفاق الذي تم توقيعه مع إدارة صندوق النقد الدولي الذي سيؤدي إلى استعادة ثقة الأسواق المالية ، كما سيمكن الحكومة من دعم الاقتصاد .

أشار رئيس البنك المركزي الأرجنتيني إلى أن الإعلان عن اتفاق صندوق النقد الدولي يأتي بعد استقرار سعر البيزو الأرجنتيني مؤخرا بعد أن فقد نحو ٥٠% من قيمته أمام الدولار . وأضاف أن الأرجنتين تعاني من تفاقم معدل التضخم الذي من المتوقع أن يتجاوز ٤٠% خلال العام الحالي ، كما تراجعت القدرة الشرائية للقطاع العائلي بشكل ملحوظ خلال الشهور الأخيرة .

ومن الجدير بالذكر أن حكومة الأرجنتين نجحت في خفض عجز الموازنة من ٦% خلال عام ٢٠١٦ إلى ٣,٩% خلال عام ٢٠١٧ ، وتستهدف خفضه إلى ٢,٧% في أواخر عام ٢٠١٨ . ويمثل إقرار موازنة عام ٢٠١٩ تحديا كبيرا أمام حكومة الأرجنتين خاصة أن الاستقطاعات التي وضعتها الحكومة بهدف ضبط الموازنة لا تلقى ترحيبا من غالبية أعضاء البرلمان .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير
المصدر : جريدة فرنسية يومية
العنوان : www.lemonde.fr

تعديل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٣

أخيرا توصل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاقية ثلاثية لتغيير اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيث وافقت كل من كندا والمكسيك على تعديل الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤ .

ومن المؤكد أن ثمة بنود في اتفاقية التجارة الجديدة مع كندا والمكسيك والتي يعتبرها إنجازات مهمة على سبيل المثال لا الحصر:

- يجب أن يصنع ٧٥% من السيارات في أمريكا الشمالية إذا كان سيتم نقلها عبر الحدود معفاة من الرسوم بعد أن كانت ٦٢,٥% .
- يجب أن يكون ٧٠% من الصلب والألمنيوم من أمريكا الشمالية ، و ٤٠% من العمال يتقاضون ١٦ دولارًا أو أكثر في الساعة .

هذه البنود ستجعل من الصعب الحصول على المكونات أو المواد الخام من خارج أمريكا الشمالية مما سيؤثر على الصين . على صعيد آخر سيكون هناك نفاذ أفضل للمزارعين الأمريكيين إلى سوق الألبان في كندا .

من الناحية السياسية ، يعد هذا إنجازًا هامًا للرئيس الأمريكي حيث كان إعادة التفاوض على Nafta إحدى أولوياته عندما تولى منصبه . وقد وصفها بأنها أسوأ صفقة تجارية تمت الموافقة عليها بينما وصف الاتفاقية الجديدة بالرائعة .

تعاني الولايات المتحدة من عجز تجاري مع الشركاء التجاريين وبقية العالم بأسره . ويرى ترامب أن هذه الاختلالات ناتجة عن الممارسات والاتفاقيات التجارية غير العادلة مما دفعه إلى الانسحاب من شراكة المحيط الهادئ ، وفرض التعريفات الجديدة على واردات الألومنيوم والصلب ، والتعريفات الجمركية على مجموعة واسعة من واردات الصين .

أشار تقرير أصدرته خدمة أبحاث الكونجرس إلى أن نهج إدارة الرئيس الأمريكي تتناقض مع وجهات نظر معظم الاقتصاديين الذين يزعمون أن العجز التجاري في الولايات المتحدة يعزى إلى سياسات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة التي أدت إلى اختلال في الادخار والاستثمار حيث لا تكفي المصادر المحلية لرأس المال للوفاء بطلبات رأس المال المحلي .

ترجمة: مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: إذاعة BBC البريطانية

العنوان : www.bbc.com

ارتفاع عجز الموازنة فى الولايات المتحدة إلى مستوى قياسى

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١٦

أسفرت إحصائيات وزارة الخزانة الأمريكية عن ارتفاع معدل العجز إلى ٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٣,٥% خلال عام ٢٠١٧ وهو أعلى مستوى له منذ عام ٢٠١٢ . ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل الإنفاق في المجال العسكري والأمن القومي وتراجع العائدات الضريبية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة العجز إلى ٧٧٩ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٦٦٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧ .

صرحت وزارة الخزانة بأن النفقات العامة ارتفعت بنحو ٣% خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ لتبلغ قيمتها ٤,١٠٨ تريليون دولار ، بينما بلغت قيمة الإيرادات العامة ٣,٣٢٩ تريليون دولار مقابل ٣,٣١٥ تريليون دولار خلال عام ٢٠١٧ .

ارتفعت النفقات المخصصة للبرامج العسكرية والأمن القومي بنحو ٦% و٣٥% على التوالي خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ حيث بلغت ٦٠١ مليار دولار و٦٨ مليار دولار على التوالي ، كما ارتفعت النفقات المخصصة لقطاع الزراعة بنحو ٧% حيث بلغت ١٣٧ مليار دولار .

بينما تراجعت النفقات المخصصة لقطاع التعليم بنحو ٤٣% خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ حيث بلغت ٦٤ مليار دولار ، واستقرت النفقات المخصصة لقطاع الصحة عند ١,١٢٠ تريليون دولار خلال عام ٢٠١٨ مقابل ١,١١٧ تريليون دولار خلال عام ٢٠١٧ .

ومن الجدير بالذكر أن التعديل الضريبي الذي أقرته الإدارة الأمريكية في أواخر عام ٢٠١٧ يعد أهم تعديل منذ ثلاثين عاما حيث انخفضت الضرائب المقررة على الشركات من ٣٥% إلى ٢١% مما أسفر عن تراجع حصيلة الضرائب بنحو ٢٢% لتصل إلى ٢٦٣ مليار دولار ، بينما ارتفعت الضرائب المقررة على القطاع العائلي بنحو ١% فقط فبلغت ٢,٣٧٩ تريليون دولار .

ومن ناحية أخرى صرحت الإدارة الأمريكية بأن فوائد الديون تعد من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على الموازنة حيث سجلت ٥٢٢ مليار دولار خلال العام المالي الحالي بزيادة ١٤% مقارنة بالعام المالي السابق . وتوقعت ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣,٩% مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وارتفاع مؤشر ثقة القطاع العائلي إلى مستوى غير مسبوق .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

ارتفاع معدل التضخم فى البرازيل

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١

وفقا لمعهد الإحصاء البرازيلي (IBGE) سجل معدل التضخم ٤,٥٣% في سبتمبر ٢٠١٨ مقابل ٤,١٩% خلال الـ١٢ شهرا الماضية ، و٣,٣٤% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي . وهي المرة الأولى في العام التي يكون فيها التضخم أعلى من مستهدف البنك المركزي الذي يبلغ ٤,٥% .

وفقا لمعهد (IBGE) ، يعزى ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة الأسعار في قطاع النقل بنحو ١,٦٩% . كما ارتفعت أسعار منتجات الطاقة بنحو ٤,١٨% بسبب ارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق الدولية .

سجلت البرازيل معدل تضخم بلغ ٢,٩٥% خلال عام ٢٠١٧ وهو أدنى معدل منذ عام ١٩٩٨ ، وتعد المرة الأولى التي يكون فيها المعدل أقل من مستهدف الحكومة . وتتوقع الحكومة البرازيلية أن يبلغ معدل التضخم ٤,٥% في أواخر عام ٢٠١٨ بينما تتوقع الأسواق المالية العالمية أن يبلغ ٤,٣% .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

نزاع تجاري بين البرازيل والصين أمام منظمة التجارة العالمية

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٢٢

قدمت البرازيل شكوى ضد الصين أمام منظمة التجارة العالمية ردا على سياسة الحماية التي تتبعها الصين على وارداتها من السكر البرازيلي وهو ما نتج عنه انخفاض صادرات البرازيل من السكر .

قامت الصين بفرض رسوم جمركية إضافية بنحو ٤٥% في مايو ٢٠١٧ ، ومن المقرر أن تنخفض إلى ٤٠% في مايو ٢٠١٨ ، ثم تصل إلى ٣٥% في مايو ٢٠١٩ . وتعد هذه الرسوم إضافية عن المتفق عليه على صادرات البرازيل من السكر والتي تبلغ ١٥% على أول ٢ مليون طن ، ثم تصل إلى ٥٠% على الواردات التي تزيد عن الحصص المتفق عليها .

ومن الجدير بالذكر أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح بفرض رسوم جمركية إضافية بصفة مؤقتة لاحتواء ارتفاع مفاجئ أو غير متوقع في الواردات والذي قد يضر المنتجين المحليين ، ولكن هناك مجموعة من الشروط التي لابد من استيفائها لكي يتم تطبيق هذه القاعدة .

ترجمة : الزهراء عاطف – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

تراجع النشاط الصناعي في المكسيك في أغسطس ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١٠

وفقا للمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا (Inegi) ، انخفض النشاط الصناعي في المكسيك بنحو ٠,٥% في أغسطس مقارنة بشهر يوليو بسبب ضعف أداء قطاع البناء والتشييد الذي تراجع بنحو ٢,٩% في أغسطس ، وهو أسوأ أداء له منذ أبريل ٢٠١٧ . وأوضح مؤشر (Inegi) الموسمي أن الانخفاض الأول تم تسجيله في إبريل ٢٠١٨ بنحو ٠,٤% .

كما انخفض أداء قطاع توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية ، وقطاع نقل وتوزيع المياه والغاز بنحو ١,٣% ، بينما شهد قطاعي التعدين والتصنيع نموا بنحو ١% و ٠,٢% على التوالي في شهر أغسطس مقارنة بشهر يوليو .

ذكرت المجموعة المالية (Banorti) في تقريرها أن بيانات شهر أغسطس تقلل من إمكانية حدوث انتعاش قوي في القطاع الصناعي ، على الرغم من تراجع الشكوك والمخاوف بعد توصل الولايات المتحدة والمكسيك وكندا إلى اتفاقية نهائية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ لاستئناف اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) .

ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد المكسيكي ، وهو ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية بعد البرازيل ، معدل نمو يتراوح بين ٢% و٢,٦% في أواخر عام ٢٠١٨ . ووفقًا لبيانات البنك المركزي المكسيكي ، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢% خلال عام ٢٠١٧ .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

ارتفاع صادرات بيرو غير التقليدية في أغسطس

التاريخ: ١٤/ ٢٠١٨/١٠

وفقا لبيانات البنك المركزي في بيرو ، ارتفعت قيمة الصادرات غير التقليدية إلى ١,١٣٣ مليار دولار في أغسطس ٢٠١٨ ، بزيادة ١٠,٩% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي . استحوذت دول أمريكا الشمالية على ٢٠,٧% من إجمالي صادرات بيرو ، ثم الاتحاد الأوروبي بنحو ١٠,٧% ، ودول الأنديز بنحو ٧,٦% ، ودول آسيا بنحو ٦,٩% .

ومن أهم المنتجات التي ارتفعت صادراتها في أغسطس ٢٠١٨ الأفوكادو بنحو ٧٥% ، ثم العنب بنحو ٥٨% ، والفواكه المجمدة بنحو ٥٢,٩% ، والمنتجات البحرية بنحو ٤٧,٨% ، وشرائح العزل الحراري المرنة بنحو ٣٣,٥% ، والقمصان القطنية بنحو ٢٥% .

ترجمة : الزهراء عاطف – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

شيلي والمغرب توقعان اتفاقية لتعزيز التجارة بين البلدين

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٨

وفقا للإدارة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية (Direcon) ، وقعت شيلي والمغرب مذكرة تفاهم لإنشاء لجنة مشتركة للتجارة والاستثمار بهدف زيادة العلاقات الثنائية . ومن المقرر أن تتشكل اللجنة من ممثلي (Direcon) وممثلي وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في المغرب مما يساهم في تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية .

ووفقاً لسلطات شيلي ، يعد هذا الاتفاق خطوة أولية للمفاوضات التجارية المستقبلية مع دول إفريقيا في إطار ورقة العمل الإستراتيجية مع إفريقيا والشرق الأوسط ، والتي توفر فرصًا تجارية وأسواقا جديدة لصادرات شيلي . وبالفعل قامت شيلي بتفعيل اتفاق التعاون مع كل من جنوب أفريقيا وبوتسوانا ومصر والكويت ، في حين ما زالت ١٢ دولة إفريقية تمر بمراحل مختلفة من المفاوضات .

وأشار مدير عام (Direcon) إلى أننا نسعى من خلال توقيع مذكرة التفاهم مع المغرب إلى تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين ، وتحديد خارطة طريق ملموسة للمضي قدما . وأضاف أنه في يناير ٢٠١٨ ، قدمت (Direcon) دراسة جدوى مسبقة لتقييم اتفاق تجاري محتمل بين البلدين .

ووفقا للبيانات الرسمية لشيلي ، سجلت التجارة مع المغرب معدل نمو سنوي بنحو ١٦,٥% خلال الأعوام العشرة الأخيرة . وبلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري الثنائي ١٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ نتيجة ارتفاع قيمة الواردات منذ عام ٢٠١٣ . فقد ارتفعت واردات شيلي من المغرب بنحو ٢١% سنوياً خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧ ، لتصل إلى ١١,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧ .

كما أشارت البيانات إلى أن التعريفات الجمركية التي تسددها شيلي إلى المغرب من أعلى التعريفات بين الدول الأفريقية الأخرى ، ومن ثم سيؤدي الاتفاق الأخير بين البلدين إلى زيادة صادرات شيلي إلى المغرب بنحو ٢٧,٦% سنويا ، وزيادة وارداتها بما يتراوح بين ١,٤ مليون دولار و ١,٩٧ مليون دولار سنويا .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

صادرات بيرو تحقق رقما قياسيا بين يناير وأغسطس ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١

وفقا لتقرير رابطة جمعيات المنتجين الزراعيين في بيرو (AGAP) ، بلغت قيمة صادرات القطاع الزراعي ٣,٨٣٦ مليار دولار خلال الفترة بين يناير وأغسطس ٢٠١٨ بزيادة ١٦% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧ . ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة صادرات قطاع الفاكهة والخضروات الطازجة التي ارتفعت بنحو ٢٢% .

وصرحت رابطة (AGAP) بأن صادرات بيرو إلى إسبانيا شهدت زيادة بنسبة ٢٦% في الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٨ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، حيث بلغت قيمتها ١٥٤ مليون دولار .

وتعد شيلي من الأسواق الرئيسية لصادرات بيرو الزراعية بين دول أمريكا اللاتينية ، حيث بلغت قيمة وارداتها من بيرو ٤٤ مليون دولار في الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٨ ، وتجاوزت قيمة وارداتها خلال عام ٢٠١٧ التي بلغت ٢٦ مليون دولار .

ومن ناحية أخرى ، أشارت (AGAP) إلى ارتفاع صادرات بيرو إلى كوريا الجنوبية حيث بلغت قيمتها ٦٨ مليون دولار بزيادة ١٢٠% في الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٨ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧ . كما ارتفعت صادرات بيرو إلى اليابان بنحو ٣٤% حيث بلغت قيمتها ١٩ مليون دولار خلال نفس الفترة .

وفيما يتعلق بأهم الصادرات الزراعية ، أوضحت (AGAP) أن الأفوكادو سجل زيادة بنحو ٢٠% في الفترة يناير - أغسطس ٢٠١٨ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧ ، حيث بلغت قيمة صادراته ٦٧٢ مليون دولار . كما ارتفعت صادرات المانجو التي بلغت قيمتها ٢٠٢ مليون دولار خلال نفس الفترة ، وسجلت صادرات الرمان زيادة قدرها ١٢% لتصل قيمتها إلى ٦٨ مليون دولار .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

شيلي والبرازيل تختتمان مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٢١

أنهت كل من شيلي والبرازيل مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بعد أربع جولات أحرز خلالها ممثلو البلدين تقدما جوهريا في تسوية البنود المعلقّة في الاتفاقية حيث يدرك الجانبان أهمية تعميق التكامل في مجالات تجارة السلع والخدمات والاستثمارات .

ومن الجدير بالذكر أن البنود الرئيسية في اتفاقية التجارة الحرة هي: تيسير التجارة ، وسياسة المنافسة ، والأجور، والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، والتجارة الإلكترونية ، وتجارة الخدمات ، والاتصالات ، ومناخ التجارة والأعمال ، وقضايا التعاون الاقتصادي التجاري . وفيما يتعلق بالمسائل التنظيمية ، تضم الاتفاقية بنودا تتعلق بالمعايير الصحية والعوائق التقنية أمام التجارة ، بالإضافة إلى بند خاص بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية .

ومن المقرر أن يتم إلحاق اتفاقية الاستثمارات والخدمات المالية التي تم توقيعها في عام ٢٠١٦ بين شيلي والبرازيل ، وكذلك اتفاقية المشتريات الحكومية الموقعة بين الجانبين في أبريل ٢٠١٨ إلى اتفاقية التجارة الحرة المبرمة مؤخرا لتصبح اتفاقية شاملة ومتكاملة .

وأكدت السلطات الشيلية على أن الاتفاق الجديد سيكون مكملاً لاتفاقية التكامل الاقتصادي التي تنظم التجارة بين شيلي ودول ميركوسور (الأرجنتين والبرازيل وأوروجواي وباراجواي) التي تنص على إلغاء جميع الرسوم الجمركية على كافة المنتجات .

ومن ناحية أخرى تعد البرازيل الشريك التجاري الأول لشيلي في أمريكا اللاتينية والوجهة الرئيسية لاستثمارات شيلي المباشرة في الخارج ، وتشكل سوقا كبيرة تضم أكثر من ٢٠٨ مليون نسمة . بلغ التبادل التجاري بين البلدين ٦,٨٠٨ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٨ بزيادة ٤,٧% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧ .

بلغ إجمالي قيمة صادرات شيلي إلى البرازيل ٢,٢٩٧ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات ٤,٥١١ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي . كما تعد البرازيل المقصد الرئيسي لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لشيلي خلال عام ٢٠١٧ .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

المكسيك تستحوذ على ٤٠% من استثمارات إسبانيا الخارجية

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٢٢

منح معهد الائتمان الوطني قرضا بقيمة ٤٣,٣ مليون يورو بهدف تعزيز وتمويل الاستثمارات الإسبانية في المكسيك حيث تستحوذ المكسيك على ٤٠% من الاستثمارات الأسبانية الخارجية بقيمة ٦٥ مليار يورو . كما تتصدر المكسيك دول أمريكا اللاتينية حيث بلغت قيمة استثماراتها في إسبانيا ٢٧,٥ مليار يورو .

أشار الرئيس التنفيذي لشركة ProMéxico إلى أن مشاركة قطاع الأعمال الإسباني في السوق المكسيكية ارتفعت خلال الأعوام الأخيرة ، وأنها تركز على إنشاء سلاسل القيمة والاستثمار في الصناعات الإستراتيجية مثل تكنولوجيا الاتصالات ، والتمويل ، والطاقة ، والصناعات الإبداعية والصناعات التحويلية .

كما أشار الرئيس التنفيذي لشركة ICO إلى أن المكسيك هي الوجهة الأولى لأنشطة ICO في أمريكا اللاتينية وأوضح أن الشركة قامت بتوسيع الأنشطة التقليدية المقدمة للشركات الإسبانية المصدرة والمستثمرة في المكسيك بحيث يمكنها التقدم للحصول على تمويل بالعملة المحلية بهدف تعزيز تمويل المشروعات والأنشطة التجارية للشركات الإسبانية .

كما أكد المدير التنفيذي لمعهد التجارة الخارجية (ICEX) على قوة العلاقات الثنائية ، حيث تصدر نحو ١٣ ألف شركة إسبانية إلى المكسيك سنويا ، ويعمل نحو ٦ آلاف مكسيكي في الشركات الإسبانية . وأشار أيضًا إلى أن التبادل التجاري بين البلدين يبلغ نحو ٩,٥ مليار يورو سنوياً منها ٤,٢٤٥ مليار يورو صادرات مكسيكية إلى إسبانيا و٥ مليار يورو واردات مكسيكية .

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الزيارة الرسمية للرئيس المكسيكي إلى إسبانيا في أبريل ٢٠١٨ ، وقع معهد (ICEX) وشركة ProMéxico اتفاقية تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري الثنائي وجذب الاستثمارات الثنائية .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

ارتفاع طفيف في صادرات بيرو من الأخشاب

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/١٥

سجلت صادرات بيرو من الأخشاب نموا طفيفا بعد خمس سنوات من الانخفاض المتواصل حيث بلغت قيمتها ١٢٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ بزيادة ١% مقارنة بعام ٢٠١٧ . ويعزى ذلك إلى زيادة الطلب على المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة العالية وتشمل الأرضيات الباركيه والأثاث الخشبي والأبواب الخشبية .

وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠١٧ ، سجلت صادرات الأخشاب انخفاضاً بنحو ٥,٤% سنوياً نتيجة الممارسات السيئة لعمليات قطع الأشجار غير القانونية . ثم سجل القطاع أداءً إيجابياً خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٨ حيث بلغت قيمة الصادرات ٧٩ مليون دولار بزيادة ٣% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي . وهذا من شأنه أن يؤكد أن القطاع يمر بمرحلة تدريجية من التعافي بدأت في يناير ٢٠١٨ .

يعد تحسن الأداء خلال هذه الفترة بسبب زيادة صادرات المنتجات نصف المصنعة خاصة الشرائح الخشبية للأرضيات الباركيه دون تجميعها ، بالإضافة إلى أن هناك فرص للنمو السريع في بعض المنتجات لا سيما الخشب المنشور .

وخلال عام ٢٠١٧ تراجعت صادرات بيرو من الأخشاب بنحو ٦% مقارنة بعام ٢٠١٦ حيث بلغت قيمتها ١٢١ مليون دولار أمريكي . وتضمنت قائمة الصادرات الرئيسية : المنتجات الخشبية نصف المصنعة التي بلغت قيمتها ٨٥ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل ٧٠% من إجمالي الصادرات ، ثم الخشب المنشور بقيمة ٢٤,٤ مليون دولار أمريكي بنحو ٢٠% من إجمالي الصادرات ، ثم المنتجات تامة الصنع بقيمة ١٢,٠٧ مليون دولار أمريكي بنحو ١٠% من إجمالي الصادرات .

وتصدرت الصين الوجهات الرئيسية لصادرات بيرو من الأخشاب خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغت قيمة وارداتها ٥٩ مليون دولار ، تليها المكسيك بقيمة ١٨ مليون دولار ، ثم الولايات المتحدة بقيمة ١٢ مليون دولار أمريكي .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

لجنة التجارة الحرة بين شيلي والولايات المتحدة تحقق تقدمًا إيجابيًا

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/١٤

صرحت سلطات شيلي بأنه تم إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية بين شيلي والولايات المتحدة وذلك في إطار لجنة التجارة الحرة الثانية عشر (CLC) . استعرضت لجنة التجارة تطور العمل في اللجان المعنية بالمعايير الصحية والصحة النباتية والحواجز الفنية التي تعوق التجارة الثنائية .

وقد استفاد الجانبان من ذلك الاجتماع لتحسين العلاقات في جميع المجالات حيث تناول مشاركة الولايات المتحدة كمراقب لتحالف المحيط الهادئ الذي يضم شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو . كما تناول جهود شيلي في تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٩ . ووقع الجانبان على القرار الذي يسمح بنقل قواعد المنشأ حسب المنتج وتحديثها بناء على التعديل السادس للنظام المنسق (HS ٢٠١٧) .

صرح مدير لجنة التجارة الحرة بأن الولايات المتحدة تعد الشريك التجاري الثاني لشيلي ، وأضاف أن اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين البلدين دخلت حيز التنفيذ منذ ١٤ عاما ، وخلال تلك الفترة نمت التجارة الثنائية بنحو ٧,٤% سنويا حيث ارتفعت الصادرات والواردات بنحو ٥,٤% و٩,٦% سنويا على التوالي .

وبلغت قيمة التجارة بين شيلي والولايات المتحدة ٢١,٦٥٩ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بزيادة ١٦% مقارنة بعام ٢٠١٦ ، حيث بلغت قيمة صادرات شيلي إلى الولايات المتحدة ٩,٩٣٢ مليون دولار بزيادة ١٨% ، وبلغت قيمة وارداتها ١١,٧٢٦ مليون دولار بزيادة ١٥% .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

٣- الاقتصاد الأفريقي:

Le Point.fr

انتعاش الاستثمارات بين الدول الإفريقية

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١

أسفرت إحصائيات بنك التنمية الإفريقي عن انتعاش الاستثمارات بين الدول الإفريقية مما ساهم في تعويض تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي . فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات بين الدول الإفريقية من ٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٦ إلى ١٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ ، كما ارتفع عدد صفقات الدمج والاستحواذ بين الدول الإفريقية من ٢٣٨ صفقة خلال عام ٢٠٠٦ إلى ٤١٨ صفقة خلال عام ٢٠١٦ .

وأشار بنك التنمية الإفريقي إلى أن توقيع اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة الإفريقية في مارس ٢٠١٨ سوف يساهم في تنشيط الاستثمارات والتبادلات التجارية بين الدول الإفريقية حيث تستهدف الإتفاقية إقامة سوق ضخم يضم ١,٢ مليار نسمة .

صرح بنك التنمية الإفريقي بأن الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي يقدر بنحو ٢,٥ تريليون دولار (٢ تريليون يورو) . وأكد أن انفتاح الدول الإفريقية على التجارة الرقمية سيؤدي إلى انفتاحها على الأسواق العالمية وسيعمل على تسهيل التكامل بين الأسواق الإقليمية .

وأشار خبراء البنك إلى أن العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء تعمل على تحسين مناخ الأعمال ، كما تتعاون المؤسسات الإفريقية في مجال التكنولوجيا الحديثة وتيسير إجراءات تحرير التجارة الإقليمية . ومن الجدير بالذكر أن الاستثمارات الإفريقية والاستثمارات الأجنبية المباشرة تركز على القطاعات الاستراتيجية التي تساعد القارة الإفريقية على تحقيق التنمية المستدامة .

ومن أهم عوامل تنشيط الاستثمارات بين الدول الإفريقية تزايد انضمام الدول للتكتلات الإقليمية فعلى سبيل المثال قامت المملكة المغربية مؤخرا بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المكونة من ١٥ دولة وتضم ٣٥٠ مليون نسمة .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

Le Point.fr

قائمة الدول الإفريقية الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١

قام بنك (RMB Africa) بإصدار التقرير الثامن الخاص بالدول الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا ، وتم إعداد التقرير بناءا على البيانات الخاصة ببيئة الاقتصاد الكلي ومناخ الأعمال والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ٥٣ دولة إفريقية مع الأخذ في الاعتبار التحديات والفرص المتاحة . وأشار التقرير إلى حاجة القارة إلى تطوير البنية التحتية من أجل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة ، مما يتطلب استثمارات تتراوح بين ١٣٠ و ١٧٠ مليار دولار سنويا وفقا لتقديرات بنك التنمية الإفريقـي .

احتلت مصر المركز الأول في قائمة الدول الأكثر جذبا للاستثمارات في إفريقيا للعام الثاني على التوالي بفضل حجم سوقها المحلي وارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي وإشادة صندوق النقد الدولي باقتصادها . حيث أكد الصندوق أن مصر بدأت تجني ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تضمن تحرير سعر الصرف وإلغاء الدعم وفرض ضريبة القيمة المضافة . وتوقع الصندوق ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى ٥,٢% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٤,٢% خلال عام ٢٠١٧ .

تراجعت دولة جنوب إفريقيا للمركز الثاني للعام الثاني على التوالي نتيجة تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمعوقات التي تواجهها في مجال الحوكمة وأزمة السيولة المالية واضطراب سوق المال والأسهم .

احتفظت المغرب بالمركز الثالث للعام الثالث على التوالي حيث نجحت في تفعيل سياسة تيسير الأعمال وفقا لتقييم البنك الدولي ، كما أن انضمامها للاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عزز من قدرتها على جذب الاستثمارات .

تقدمت أثيوبيا على غانا وكينيا لتحتل المركز الرابع نظرا لارتفاع معدلات النمو خلال الأعوام الأخيرة ، وتميزها بانخفاض أجور الأيدي العاملة وانخفاض أسعار الكهرباء مقارنة بالدول المجاورة . كما تشهد انتعاشا ملحوظا في قطاعات النقل والبناء والتشييد والتصنيع خاصة صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة .

تراجعت غانا للمركز الخامس نتيجة المشكلات التي تواجهها في مكافحة الفساد ، تليها كينيا في المركز السادس بسبب تنوع اقتصادها والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية .

جاءت تنزانيا في المركز السابع بعد نجاحها في تنفيذ الإصلاحات التي تستهدف خفض الاعتماد على الواردات ومكافحة الفساد وتيسير الأعمال مما أدى إلى جذب الاستثمارات . وسجلت تنزانيا ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو حيث بلغ ٧% خلال عام ٢٠١٧ .

وجاءت رواندا في المركز الثامن بعد نجاحها في تنويع اقتصادها وزيادة قدراتها التنافسية ، ومن المتوقع أن يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٧% . احتلت تونس المركز التاسع فقد أحرزت تقدما ملموسا في مجال التحول السياسي وشهدت ارتفاعا تدريجيا في معدل النمو الاقتصادي في ظل تحسن مناخ الأعمال الناتج عن الاصلاحات الهيكلية والاستقرار الأمني والاجتماعي .

وأخيرا احتلت كوت ديفوار المركز العاشر نتيجة الجهود التي تبذلها الحكومة والتي أدت إلى ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال الأعوام الأخيرة ، بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في معدل النمو حيث توقع البنك الدولي أن يسجل ٨% خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

توقعات صندوق النقد الدولى لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١٣

توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط معدل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء التي تضم ٤٥ دولة نحو ٣,١% و٤% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ مقابل ٢,٧% خلال عام ٢٠١٧ بفضل ارتفاع أسعار المواد الأولية . إلا أنه حذر من احتمال انخفاض هذه التوقعات نتيجة توتر المناخ الاقتصادي العالمي وتباطؤ اقتصادات الدول المتقدمة والحرب التجارية التي تشنها الولايات المتحدة بالإضافة إلى تذبذب أسعار المواد الأولية .

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن الدول غير المنتجة للبترول احتلت المراكز العشرة الأولى بالنسبة لأعلى معدلات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠١٨ . جاءت أثيوبيا في المركز الأول للعام العاشر على التوالي حيث حققت معدل نمو بنحو ٧,٥% ، تليها كوت ديفوار (٧,٤%) ، ثم رواندا (٧,٢%) ، والسنغال (٧%) ، وغانا (٦,٣%) ، وبنين وكينيا (٦%) ، وبوركينا فاسو (٥,٩%) ، وغينيا وتنزانيا (٥,٨%) .

وفي المقابل أعد صندوق النقد الدولي قائمة الدول التي سجلت أدنى معدلات النمو في أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠١٨ وضمت غينيا الاستوائية وجنوب السودان وأنجولا ، حيث تشهد هذه الدول ركودا اقتصاديا أدى إلى تراجع معدل النمو إلى (-٧,٧%) ، و(-٣,٢%) ، و(-٠,١%) على التوالي . تليها سبعة دول سجلت نموا ضعيفا وهي بوروندي بنحو ٠,١% ، ثم دولة جنوب أفريقيا (٠,٨%) ، وناميبيا (١,١%) ، وسوازيلاند (١,٣%) ، ونيجيريا (١,٩%) ، والجابون والكونغو (٢%) .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.jeuneafrique.com

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

حكومة الجابون تتبنى سياسة التقشف في موازنة ٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١٩

صرح وزير مالية الجابون بأن الحكومة قررت تبني سياسة التقشف في موازنة عام ٢٠١٩ وتتمثل في زيادة الإيرادات العامة وإعادة هيكلة الدين المحلي وخفض الإنفاق العام بنحو ١١١ مليار فرنك إفريقي مقارنة بالموازنة السابقة . كما قررت الحكومة التحكم في النفقات الموجهة لأجور العاملين بالدولة التي تبلغ ٦٠ مليار فرانك إفريقي شهريا وذلك من خلال وقف زيادة الأجور وعدم تعيين موظفين جدد خلال الأعوام الثلاثة القادمة .

وفي المقابل تعتزم الحكومة زيادة المشروعات العامة من خلال زيادة المخصصات المالية الموجهة للاستثمارات العامة في موازنة ٢٠١٩ بنحو ٢٠% مقارنة بموازنة عام ٢٠١٨ ، وذلك بهدف النهوض بقطاعي التعليم والصحة والحد من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية .

ومن الجدير بالذكر أن حكومة الجابون أبرمت اتفاق مع صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠١٧ للحصول على قرض بقيمة ٦٥٥ مليون دولار خلال ثلاث سنوات لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠١٤ الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية خاصة البترول الذي يمثل نحو ٦٨% من صادرات الجابون ونحو ٤٠% من الموازنة .

ومن ناحية أخرى توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الجابون إلى ٢% و٣,٤% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ مقابل ٠,٥% خلال عام ٢٠١٧ ، ويعزى ذلك إلى التحسن الملحوظ في أسعار النفط والمنجنيز . كما قامت مؤسسة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني للجابون عند (B) مع تحسين النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة لضبط الموازنة العامة .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير
المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية
العنوان : www.jeuneafrique.com

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

أنجولا تحصل على قرض من الصين بقيمة ٢ مليار دولار

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١٨

وفقا لوكالة أنباء أنجولا قام وزير مالية انجولا بتوقيع اتفاق مع بنك التنمية الصيني للحصول على قرض تبلغ قيمته ٢ مليار دولار (١,٧٣٧ مليار يورو) وذلك في إطار أول زيارة له للصين . ومن المقرر أن يتم توجيه القرض لتمويل مشروعات البنية التحتية في مجالات الطاقة والمياه والبناء ، بالإضافة إلى تمويل المشروعات التي تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال النهوض بقطاع الإنتاج الصناعي وتنمية الصادرات .

كما تسعى أنجولا إلى خفض عبء الدين العام حيث تزداد مخاوف المستثمرين من تفاقم الدين العام الذي من المتوقع أن يبلغ ٧٧,٣ مليار دولار في أواخر عام ٢٠١٨ ، أي ما يعادل ٧٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي . وقد قامت أنجولا بإصدار سندات دولية بقيمة ٣ مليار دولار في مايو ٢٠١٨ ، وبقيمة ٥٠٠ مليون دولار في يوليو ٢٠١٨ بهدف زيادة عائدات الدولة من العملات الأجنبية .

ومن الجدير بالذكر أن اقتصاد أنجولا تأثر سلبا بانخفاض أسعار البترول العالمية فشهدت ركودا اقتصاديا خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ حيث تراجع معدل النمو بنحو ٢,٦% و٢,٧% على التوالي ، وارتفع معدل التضخم إلى ٣٠% . وتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع معدل النمو بنحو ٠,١% وأن يتراجع معدل التضخم إلى ٢٠,٥% خلال عام ٢٠١٨ .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.jeuneafrique.com

ارتفاع معدل التضخم في غانا

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٢٣

توقع البنك المركزي في غانا أن يؤدي ارتفاع أسعار البترول وانخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع معدل التضخم بحيث يتراوح بين ٨% و١٠% في أواخر عام ٢٠١٨ . وكان معدل التضخم قد سجل أدنى مستوياته في مايو ٢٠١٨ حيث بلغ ٦% . وقامت لجنة السياسة النقدية بخفض معدلات الفائدة بنحو ٩٠٠ نقطة خلال العامين الماضيين .

على الرغم من ارتفاع معدل التضخم ، ظلت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مستقرة . ومن المتوقع أن تسجل غانا أعلى معدل نمو اقتصادي في منطقة غرب إفريقيا خلال عام ٢٠١٨ ليزيد عن ٨% . ويعزى ذلك إلى برنامج الإصلاحات الذي تنفذه الحكومة خاصة تحسين النظام الضريبي ، وارتفاع أسعار الذهب والكاكاو المصدر الرئيسي للدخل القومي في الدولة حيث من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٣ مليار دولار .

ومن الجدير بالذكر أن حكومة غانا تسعى لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاعتماد على مواردها الخاصة وتحسين إدارة الموارد المالية دون اللجوء لصندوق النقد والبنك الدوليين ، حيث أعربت الحكومة عن عدم رغبتها في تجديد إتفاقها مع صندوق النقد الدولي الذي سينتهي في أواخر العام الحالي مؤكدة أنها تفضل اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية .

ومن ثم وضعت الحكومة خطة شاملة لتحسين مستوى إدارة المؤسسات العامة في قطاع الطاقة ، والحد من القروض المتعثرة خاصة أن ٦٠% من ديون غانا مستحقة لهيئات خارجية ، بالإضافة إلى وضع موازنة تتسم بالمرونة والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

٤- الاقتصادالأسيوي:

الصين تسعى لتوفير مزيد من السيولة إثر الحرب التجارية الأمريكية

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٨

ستقوم الصين بخفض احتياطاتها بالبنوك كجزء من الجهود المبذولة لدعم اقتصادها إثر الحرب التجارية المتصاعدة مع الولايات المتحدة . وسيتم ضخ نحو ٧٥٠ مليار يوان (١٠٩ مليار دولار أو ٨٣ مليار جنيه إسترليني) نقداً إلى النظام المالي . هذا وتشن الولايات المتحدة حرباً تجارية على الصين مما يهدد مستقبل الصين كدولة مصنعة و مصدرة .

وتعد هذه المرة الرابعة التي يقوم فيها البنك المركزي بخفض احتياطاته هذا العام . حيث أعلن البنك المركزي الصيني أنه سيقوم بخفض معدلات متطلبات الاحتياطي بنحو ١٠٠ نقطة أساسية ابتداء من ١٥ أكتوبر- أي ما يعادل ١٥,٥% لكبار المقرضين التجاريين و١٣,٥% للبنوك الصغيرة .

ويعد خفض متطلبات الاحتياطات خطوة جيدة نحو تحرير النقود لإتاحة الفرصة أمام البنوك بإقراض بعضها البعض وإقراض المستهلكين . وسيقوم بنك الشعب الصيني بتسييل نحو ١,٢ تريليون يوان منها ٤٥٠ مليار يوان كتعويضات للديون المستحقة و٧٥٠ مليار يوان سيتم ضخها إلى النظام المالي .

يأتي ذلك في الوقت الذي فرضت فيه الولايات المتحدة والصين تعريفات جمركية على سلع بعضهما البعض مما أضر بالشركات والاقتصاد العالمي ككل . فرضت الولايات المتحدة رسوم جمركية على نصف الواردات الصينية تقريباً في الولايات المتحدة كما هددت باستهداف جميع وارداتها .

وقد ردت الصين بمجموعة من التعريفات الخاصة بها ، واتهمت الولايات المتحدة بإطلاق أكبر حرب تجارية في التاريخ الاقتصادي . ولم تظهر أي علامات على التراجع ، حيث تصعد إدارة ترامب الأزمة كما تتهم الصين بالتدخل في الانتخابات والتلاعب بالعملة مما قد يضر بسوق الأوراق المالية والعملة الصينية ومن ثم يؤثر على الاقتصاد الصيني سلباً.

ترجمة: مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: إذاعة BBC البريطانية

العنوان : www.bbc.com

المخاطر التى تهدد الاقتصاد الصينى

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/١٩

تراجع أداء قطاع الصناعة في الصين خلال الربع الثالث من العام الحالي ، ومن المتوقع أن يستمر هذا التراجع خلال الربع الأخير من العام . وسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بنحو ٦,٥% خلال الربع الثالث من العام ، كما تراجع معدل استهلاك القطاع العائلي مما أثار قلق الحكومة الصينية .

وفقا للمكتب الوطني للإحصاء (BNS) ، سجل معدل النمو الاقتصادي ٦,٨% و٦,٧% خلال الربعين الأول والثاني من العام الحالي ، وبالرغم من أن هذه المعدلات ما زالت في نطاق مستهدف الحكومة الذي حددته بنحو ٦,٥% ، إلا أنها تعد أدنى مستوياتها منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٩ عند حدوث الأزمة المالية العالمية .

من المتوقع أن تعاني الصين من تداعيات قرار الرئيس الأمريكي بفرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة التي تصل قيمتها إلى ٢٥٠ مليار دولار سنويا خاصة صادرات السيارات والآلات والأجهزة المنزلية ، حيث تعد الصادرات المحرك الرئيسي للاقتصاد الصيني . كما تراجع أداء قطاع الصناعة الصيني الذي ارتفع بنحو ٥,٨% فقط في سبتمبر ٢٠١٨ وهو أدنى مستوى له . وتراجعت قيمة اليوان بنحو ٩% مقابل الدولار وفقدت بورصة شنغهاي نحو ثلث قيمتها منذ بداية العام الحالي .

كما ستؤدي الحرب التجارية مع الولايات المتحدة إلى تفاقم الديون العامة التي تشهد ارتفاعا ملحوظا . وللحد من ارتفاع الديون قامت الحكومة بتشديد شروط الاقتراض وخفض الإنفاق العام مما أثر سلبا على الاستثمارات خاصة في مجال مشروعات البنية التحتية التي تعد من دعائم الناتج المحلي الإجمالي . سجلت استثمارات رأس المال الثابت تباطؤا ملحوظا حيث ارتفعت بنحو ٥,٤% فقط خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام وهو أدنى مستوى لها ، ومن المتوقع استمرار تراجعها خلال الشهور القادمة .

ومن ناحية أخرى توقع صندوق النقد الدولي تراجع معدل النمو الاقتصادي الصيني إلى ٦,٦% خلال عام ٢٠١٨ و٦,٤% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٦,٩ خلال عام ٢٠١٧ . بينما توقع أحد المحللين في (Oxford Economics) أن يتراجع معدل النمو الصيني إلى ٥,٨% خلال عام ٢٠١٩ بعد تطبيق الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

REUTERS

التجارة الثنائية بين ميانمار واندونيسيا ترتفع بنحو ٣١%

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٣

صرح السفير الإندونيسي مؤخرا بأن التجارة الثنائية بين ميانمار واندونيسيا من المتوقع أن تبلغ ١ مليار دولار خلال العام الحالي بزيادة ٣١% مقارنة بالعام الماضي .

جاء هذا التصريح على هامش مؤتمر الأعمال بين اندونيسيا وميانمار والذي عقد في يانجون حيث شجع السفير الشركات الاندونيسية على الاستثمار في ميانمار . وتعد اندونيسيا الدولة الأكبر والأكثر ازدحاما في دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ويقل حجم صادرات ميانمار لاندونيسيا عن الواردات .

وصرح المسئول عن التجارة الخارجية بأن ميانمار في حاجة لزيادة حجم صادراتها ، وأضاف أن الحكومة الجديدة تؤكد على أهمية تطوير القطاع الخاص والشراكة بين قطاع الأعمال الحكومي والقطاع الخاص في عملية التنمية .

وتركز ميانمار على التوسع والتنوع في التجارة الخارجية من خلال إرساء سياسات وممارسات تجارية بناء على النظام الاقتصادي الموجه للسوق . كما صرح بأن ميانمار تعمل على تحرير وتسهيل الإجراءات الصارمة التي تعرقل التجارة الحرة والعادلة كمثال أيضا لالتزامها كعضو في منظمة التجارة العالمية .

وطبقا لإحصاءات وزارة التجارة بميانمار بلغت قيمة التبادل التجاري بين ميانمار واندونيسيا ١,٠٢٥ مليار دولار أمريكي خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٨٢٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ونحو ٧٤١ مليون دولار خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

ترجمة : عماد المعناوى - مراجعة : زينب حنفي

المصدر: وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

Bloomberg

بنك التنمية الآسيوي يتوقع نمو اقتصاد كمبوديا بنحو ٧%

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٤

يتوقع بنك التنمية الآسيوي أن تحافظ كمبوديا على قوة معدل نمو الناتج الإجمالي المحلى خلال ٢٠١٨ مع توقع أداء قوى للصادرات وزيادة الطلب المحلى . أشار بنك التنمية الآسيوي إلى أن معدل النمو الاقتصادي لكمبوديا بلغ نحو ٧% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ مع استقرار معدل النمو في معظم الدول الآسيوية الناشئة وقوة معدل النمو في الاقتصادات الصناعية الكبرى .

وصرح مسئول كبير ببنك التنمية الآسيوي بأن اقتصاد كمبوديا مستمر في التوسع بسبب قوة نمو الصادرات والسياحة وزيادة معدل الطلب المحلى والسياسة المالية التوسعية . كما أكد أن ارتفاع الأجور دون زيادة الإنتاجية يمثل خطرا هائلا حيث يقوم بإضعاف تنافسية كمبوديا التي مازالت تعتمد على العمالة الرخيصة .

ارتفعت صادرات السلع بنحو ١٣,٣% وارتفعت الواردات بنحو ٢٥,٧% بسبب قوة معدل الطلب المحلى في النصف الأول من عام ٢٠١٨ .

كما صرح بأن عجز الحساب الجاري باستثناء التحويلات الرسمية ارتفع إلى ١٢,١% من الناتج المحلى الإجمالي خلال العام الحالي مقابل ١٠,٩% في عام ٢٠١٧ ، ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى ١٠,٨% خلال عام ٢٠١٩. واستمر انتعاش قطاع السياحة الذي بدأ في أوائل العام الماضي بسبب زيادة عدد السياح الصينيين .

وأضاف أن ميزان المدفوعات يجب أن يسجل فائضا بسبب التدفقات القوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية من ٩,١ مليار دولار أمريكي في يوليو ٢٠١٨ إلى ١٠ مليار دولار أمريكي في أواخر ٢٠١٨ أي ما يكفى لتغطية واردات ستة أشهر .

وعلى الرغم من قوة النمو ، انخفض معدل التضخم بنحو ٢,٤% في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨ ، مقابل ٣,٤% في العام السابق بسبب الزيادات الطفيفة في أسعار المواد الغذائية . ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو ٢,٦% خلال العام الحالي ويرتفع إلى ٣% خلال العام القادم .

وكانت توقعات بنك التنمية الآسيوي أعلى من توقعات حكومة كمبوديا التي توقعت أن ينمو اقتصاد الدولة بنحو ٦,٩% في عام ٢٠١٨ مما يسفر عن ارتفاع الناتج المحلى الإجمالي إلى نحو ٢٤٥ مليار دولار أمريكي .

ترجمة : عماد المعناوى – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

Bloomberg

بنك التنمية الآسيوي يتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الفلبين

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٤

قام بنك التنمية الآسيوي (ADB) بتعديل توقعاته بشأن النمو الاقتصادي للفلبين إلى ٦,٤% مقابل ٦,٨% لعام ٢٠١٨ ، و٦,٧% مقابل ٦,٩% لعام ٢٠١٩ حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير متوقع خلال النصف الأول من العام الحالي .

وفقاً للتقرير السنوي الخاص بتوقعات التنمية في آسيا (ADO) لعام ٢٠١٨ ، تعكس توقعات بنك التنمية الآسيوي المعدلة للفلبين انخفاضاً في الإنتاج الزراعي والصادرات ، وارتفاع معدل التضخم واستمرار التشديد النقدي العالمي . ومن المتوقع أن تتراجع الضغوط التضخمية في الفلبين في العام القادم مع بدء تطبيق سياسة نقدية محلية أكثر صرامة.

وصرح بنك التنمية الآسيوي بأن توقعات النمو في الفلبين مازالت مستقرة على الرغم من انخفاضها بشكل طفيف في النصف الأول من العام الحالي نظراً لقوة الأسس الاقتصادية . ومن المتوقع أن ينتعش النمو ببطء مع تزايد الاستثمارات العامة في البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية واستمرار القطاعات الاقتصادية الرئيسية في أدائها القوي .

ووفقاً للتقرير زاد الاستثمار المحلي في الفلبين بنحو ١٦,٤% في النصف الأول من عام ٢٠١٨ بسبب قوة نمو قطاع البناء ، بينما زاد الإنفاق على الآلات والمعدات الصناعية بنحو ١٧,١% . تباطأ نمو صادرات السلع والخدمات من حيث القيمة الحقيقية إلى ٩,٨% مقابل ١٩,٥% خلال نفس الفترة من العام الماضي مع تراجع صادرات الالكترونيات التي تمثل نصف صادرات البلاد .

أشار التقرير إلى أن استهلاك القطاع العائلي الذي يمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي حقق نمواً بنحو ٥,٧% خلال الفترة يناير- يونيو مقابل ٥,٩% خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧ . وفي المستقبل ستستمر صناعة وخدمات بنك التنمية الآسيوي في دفع النمو الاقتصادي في ظل انتعاش الزراعة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ بينما تظل التوقعات الاستثمارية إيجابية خلال العام الحالي والقادم .

وجاء في التقرير أن الاقتصاد سيستفيد من برنامج تحسين البنية التحتية الذي تتبناه الحكومة الفلبينية ، حيث ارتفع الإنفاق على البنية التحتية بنحو٤٧% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٨ .

ترجمة: مارينا قديس ـ مراجعة: زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

Bloomberg

بنك التنمية الآسيوي يخفض توقعات نمو فيتنام إلى٦,٩%

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٤

أشار بنك التنمية الآسيوي إلى أن الاقتصاد الفيتنامي سوف ينمو بنحو ٦,٩% خلال العام الحالي مقابل ٧,١% في توقعات شهر إبريل . كما أشار البنك إلى أنه ثمة نمو معتدل أو طفيف إلى حد ما في كل من الصادرات والزراعة والبناء والتشييد مع استمرار انكماش النمو في التعدين . وأضاف أن الناتج المحلى الإجمالي السنوي سيكون أقل قليلا مما كان متوقعا بالإضافة إلى أن التضخم يسير في اتجاه تصاعدي .

تم تعديل توقعات التضخم الخاصة بالعام الحالي لتصل إلى ٤% مقابل ٣,٧% سابقا بينما تم تخفيض توقعات فائض الحساب الجاري إلى ٢,٣% من الناتج المحلى الإجمالي خلال العام الحالي . ويرى البنك أن نمو بعض الأسواق الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان قد يؤدى إلى إفساد فرص فيتنام في التصدير .

شهدت فيتنام نموا بنحو ٢,٥% في قطاع الزراعة خلال العام الحالي أي أقل من مستهدف الحكومة الذي يبلغ ٣% وذلك بسبب الفيضانات الشديدة . وتراجع إنتاج قطاع التعدين بنحو ١,٣% بسبب تهالك المناجم وحقول النفط وسوء الأحوال الجوية .

وأشارت توقعات بنك التنمية الآسيوي إلى استقرار معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في فيتنام عند ٦,٨% وارتفاع معدل التضخم من ٤% إلى ٤,٥% . بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ٧,٨% في النصف الأول من العام الحالي مما يعد الأكثر ارتفاعا منذ عام ٢٠١١ .

أشار المركز الوطني للمعلومات والتوقعات الاجتماعية والاقتصادية إلى أنه من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بنحو ٦,٨٣% خلال عام ٢٠١٨ . ويتوقع المركز التابع لوزارة التخطيط والاستثمار أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بنحو ٦,٧٢% خلال الربع الثالث من العام و٦,٥٦% في الربع الأخير .

وقامت الهيئة التشريعية العليا في فيتنام بتحديد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بما يتراوح بين ٦,٥% و٦,٧% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٦,٨١% خلال عام ٢٠١٧ . كما دعت صناع القرار إلى توجيه السياسة المالية في اتجاه إجراءات تدعم النمو على المدى الطويل وتركيز الإصلاحات على المهارات وسوق العمل لتحسين الفرص .

ترجمة : عماد المعناوى – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

الاقتصاد البحريني يشهد نمواً بنحو ٨,٢٥%

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٤

وفقا لأحدث البيانات الرسمية ، شهد الاقتصاد البحريني نموا بنحو ٨,٢٥% خلال الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧ . ووفقا للتقرير الصادر عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA) شهد القطاع غير النفطي نمواً بنحو ٢,٤% .

وكشف التقرير عن أن القطاع النفطي سجل نمواً بنحو ٤٠,٢٣% بسبب ارتفاع أسعار النفط . كما حققت الصناعة التحويلية نمواً بنحو ٤,٤٥% بسبب الزيادة في قيمة السلع الصناعية الرئيسية المنتجة في البحرين مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٧ .

هذا وحقق نشاط التشييد نمواً بنحو ٦,٦٥% . كما حققت الأنشطة العقارية والتجارية نمواً بنحو ٣,٤% . بينما أظهرت قطاعات النقل والاتصالات تراجعاً طفيفًا بنحو ٠,١٨% .

وأشار التقرير إلى أن الخدمات العامة الأخرى ، باستثناء التعليم والصحة ، حققت نمواً بنحو ٣,٩٩% . كما شهدت الخدمات الاجتماعية الأخرى نمواً بنحو ١,٨٤% . بالإضافة إلى ذلك ، شهد نشاط الكهرباء والماء نمواً بنحو ٣,٩٢% .

ويشير التقرير إلى أن الخدمات التعليمية الخاصة والعامة سجلت نمواً بنحو ٣,٤٦% ، وخدمات الصحة العامة والخاصة بنحو ٤,٧٨% ، والنشاط الزراعي وصيد الأسماك بنحو ١,٦١% .

ووفقا للتقرير ، فإن النمو الذي شهده الربع الثاني مقارنة بالربع الأول يشير إلى نمو الاقتصاد بنحو ٦,١% . وعلاوة على ذلك ، حقق القطاع النفطي نمواً بنحو ٢٢,٣١% بينما حقق القطاع غير النفطي نمواً بنحو ٣,٠٣% .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: موقع Trade Arabia الإخباري

العنوان: www.tradearabia.com

السعودية تسعى إلى خفض عجز الموازنة

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/٢

صرح وزير المالية السعودي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده مؤخرًا للكشف عن موازنة الدولة لعام ٢٠١٩ بأنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات في الموازنة ١,١٠٦ تريليون ريال (٢٩٤,٩ مليار دولار) ، وأن تصل الإيرادات إلى ٩٧٨ مليار ريال (٢٦٠,٨ مليار دولار) ليتراجع عجز الموازنة إلى ٣٤,١ مليار دولار مقابل ٥٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨.

وأوضح وزير المالية أنه في إطار سياسة الشفافية تم لأول مرة في تاريخ المملكة الكشف عن بنود الموازنة حيث من المتوقع أن يرتفع دين القطاع العام بنحو ١٧,٧% خلال عام ٢٠١٩ ليبلغ ٦٧٨ مليار ريال (١٨٠,٨ مليار دولار) . ويُذكر أن السعودية بدأت تعاني من أزمة اقتصادية وزيادة في عجز الموازنة اعتبارًا من عام ٢٠١٤ نتيجة تراجع أسعار البترول الخام عالميًا .

ومن ناحية أخرى تراجع سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار إلى أدنى مستوى له منذ شهر يونيو ٢٠١٧ مسجلًا ٣,٧٥١٤ ريالًا . ويعزى ذلك إلى ارتفاع حدة الاضطرابات السياسية الداخلية والخارجية فضلًا عن زيادة المخاوف من تراجع سعر النفط عالميًا مجددًا .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: النسخة التركية لموقع بلومبرج

العنوان: www.bloomberght.com

٥- موضوعات متفرقة:

مخاوف الأمم المتحدة من اضطراب الاقتصاد العالمي

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٣

أكدت الأمم المتحدة في تقريرها الذي أصدرته عن مؤتمر "التجارة والتنمية ٢٠١٨" المنعقد في العاصمة الإثيوبية ، أن الاقتصاد العالمي يمر بأسوأ فتراته له خلال الأعوام العشرة الأخيرة . ورغم مرور عشر سنوات على الأزمة المالية العالمية خلال عام ٢٠٠٨ إلا أن مؤشرات الاقتصاد العالمي لازالت متأثرة بتداعيات هذه الأزمة . كما أن الحروب التجارية الراهنة بين بعض الدول مثل الولايات المتحدة والصين تنبئ بزيادة هشاشة وضعف الاقتصاد العالمي خلال الأعوام القادمة .

أكد التقرير على استمرار ارتفاع حجم الديون في معظم دول العالم إذ بلغ إجمالي الدين العالمي ٢٥٠ تريليون دولار حاليًا بزيادة ٥٠% مقارنة بعام ٢٠٠٨ أي ما يعادل ثلاثة أضعاف قيمة الاقتصاد العالمي . وأشار التقرير إلى أن الدين العالمي المتزايد مرتبط بعدم المساواة في توزيع الإيرادات ، وأن نشاط التجارة العالمية ما زال تحت وطأة الشركات الكبرى .

أشار التقرير إلى أن الدول المتقدمة تشهد تراجعًا في الاهتمام بمشروعات البنية التحتية ، بالرغم من أن الاستثمارات الموجهة لمشروعات البنية التحتية أصبحت محور النشاط الاقتصادي في العديد من دول العالم .

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقوم بتخفيض توقعات النمو العالمى

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٤

حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أداء اقتصادي ضعيف خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩ ويعزى ذلك إلى المخاطر السياسية والتوترات الاقتصادية . قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتخفيض توقعات معدل النمو العالمي إلى ٣,٧% مقابل ٣,٨% في التقديرات الأولية ، أما بالنسبة للعام القادم فقد تم خفض النمو العالمي بنحو نقطتين مئويتين إلى ٣,٧% .

تبدو أفاق النمو الاقتصادي الآن ضعيفة في جميع المجالات فقد أدى التوتر التجاري إلى تشديد الأوضاع المالية في الأسواق الناشئة . يعزى تباطؤ النمو التجاري العالمي إلى عدم الاستقرار السياسي حيث يسفر فرض مزيد من القيود التجارية عن أثار سلبية على فرص العمل ومستويات المعيشة خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض .

وعلى النقيض من التوسع الضخم الذي شهدته نهاية ٢٠١٧ ، سوف تتسارع وتيرة الأنشطة الاقتصادية بأنماط مختلفة في شتى الدول على مدى العامين القادمين . ففي الولايات المتحدة الأمريكية سوف يتسارع معدل النمو بنحو ٢,٩% في ٢٠١٨ بدون تغيير عن توقعات شهر مايو ، ثم يفقد نقطة مئوية واحدة في ٢٠١٩ .

أما على مستوى منطقة اليورو فمن المتوقع تباطؤ الاقتصادات الألمانية والفرنسية والايطالية خلال العام الحالي إذ يبلغ معدل النمو ١,٩% و١,٦% و١,٢% على التوالي .

صرح اقتصادي كبير في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه يجب على الدول الحد من سياسة الحمائية من أجل تعزيز النظام العالمي القائم على قواعد التجارة الدولية وتعزيز الحوار الدولي الذي سيمنح رجال الأعمال الثقة من أجل الاستثمار .

ونظرا للظروف المالية الصعبة التي تمر بها عددا من الاقتصادات الناشئة خاصة تركيا والأرجنتين فإنه جارى إتباع سياسة عمل لتجنب المزيد من التعقيدات . وفى هذا السياق أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمزيد من الإجراءات لتعزيز الإنتاجية وتحسين الشمول المالي والتصدي للصدمات في كل من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة .

ترجمة : عماد المعناوى - مراجعة : زينب حنفي

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

العنوان : www.oecd.org

REUTERS

منتدى الاستثمار العالمي يتصدى لتحديات التنمية المستدامة

التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٩

عقد منتدى الاستثمار العالمي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أكتوبر في جنيف لمواجهة تحديات التنمية المستدامة وهو مؤتمر رفيع المستوى يعقد كل سنتين وينظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لمعالجة القضايا المتعلقة بالاستثمار .

ويأتي مؤتمر هذا العام وسط قلق متزايد بشأن انخفاض تدفقات الاستثمار حيث تظهر إحصائيات الأمم المتحدة أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تراجعت بنحو ٢٣% في عام ٢٠١٧ . كما شهدت استثمارات عبر الحدود في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية انخفاضا حادا ، بينما كان النمو قريبا من الصفر في الاقتصادات النامية .

وأشار مدير شعبة الاستثمار والمشروعات التابعة للأونكتاد إلى أن المنتدى تم انعقاده لأول مرة في عام ٢٠٠٨ للتعامل مع الأزمات المالية والأزمات المتعلقة بالوقود والغذاء ، كما أكد سيادته أن المنتدى حقق مهمة بناء التوافق العالمي بشأن القضايا الرئيسية الناشئة ذات الصلة بالاستثمار إلى حد كبير .

وحذر من أن مجتمع صناعة سياسة الاستثمار يواجه تحديات ثلاثية هائلة ، وهي تحديات تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ، والتكيف مع التصنيع الجديد ، ومكافحة تراجع التعاون المتعدد الأطراف.

واعترف أن هناك ورطة تكمن في توافر السيولة الرأسمالية ونقص كبير في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة ، مع زيادة سياسات الاستثمار باتجاه الاقتراض بدلاً من الازدهار .

وأكد على ضرورة جذب الاستثمار الخاص وفقاً لأهداف التنمية المستدامة مع ضمان أن تكون السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها القطاعات الخاصة "معقولة و في متناول الفقراء" .

تشير أبحاث الأونكتاد إلى أن استثمارات القطاع الخاص في الدول النامية لابد أن تبلغ نحو ٣,٩ تريليون دولار أمريكي سنوياً لدعم النشاط الاقتصادي وتلبية أهداف التنمية المستدامة ، بينما تترك المستويات الحالية فجوة استثمارية تبلغ نحو ٢,٥ تريليون دولار .

سيحضر منتدى العام الحالي أكثر من ٥ آلاف مشارك من ١٦٠ دولة ، بما في ذلك أربعة عشر رئيس دولة وحكومة ، ووزراء الدول المتقدمة والنامية ، ورؤساء المنظمات الدولية . كما ستركز جلسات المنتدى على الإجراءات التحويلية وأنماط التمويل المبتكرة للتنمية ، مثل تقنية block chain ، وسندات الاستدامة والتمويل المختلط ، إلى جانب إتاحة الفرصة للمشاركين لتسليط الضوء على الأولويات لجذب وتوجيه الاستثمار الذي سيدفع عملية التنمية المستدامة .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

صندوق النقد الدولي يخفض توقعات النمو العالمي

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/١٠

أصدر صندوق النقد الدولي عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير "توقعات الاقتصاد العالمي" بعنوان "التحديات التي تواجه النمو المستقر" . وأشار التقرير إلى خفض توقعات النمو الاقتصادي العالمي بنحو ٠,٢% بسبب ارتفاع المخاطر التي تواجه التجارة العالمية وتراجع حركة رؤوس الأموال في الأسواق واستمرار الاضطرابات السياسية وزيادة الرسوم الجمركية خلال الأشهر الستة الأخيرة . ومن ثم قام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته للنمو العالمي من ٣,٩% إلى ٣,٧% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ .

وأشار تقرير الصندوق إلى خفض توقعات النمو لعدد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة حيث ظل على توقعاته عند ٢,٩% خلال عام ٢٠١٨ ، بينما خفض توقعاته من ٢,٧% إلى ٢,٥% خلال عام ٢٠١٩ بسبب الحرب التجارية الراهنة مع الصين ، والارتفاع المستمر في معدل التضخم .

قام الصندوق بخفض توقعاته لألمانيا أكبر اقتصاد أوروبي من ٢,٢% و٢,١% إلى ١,٩% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ . كما خفض توقعات النمو لفرنسا من ١,٨% إلى ١,٦% خلال عام ٢٠١٨ ، ومن ١,٧% إلى ١,٦% خلال عام ٢٠١٩ . وخفض توقعاته لإسبانيا من ٢,٨% إلى ٢,٧% خلال عام ٢٠١٨ ، بينما أبقى على توقعات عام ٢٠١٩ عند ٢,٢% .

لم تتغير توقعات الصندوق لكل من إيطاليا وإنجلترا حيث بلغت ١,٢% و١,٤% خلال عام ٢٠١٨ ، و١% و١,٥% خلال عام ٢٠١٩ على التوالي . بينما ارتفعت توقعاته لليابان من ١% إلى ١,١% خلال عام ٢٠١٨ ، وظلت توقعات عام ٢٠١٩ عند ٠,٩% .

وأشار التقرير إلى تراجع توقعات متوسط معدل نمو الدول الناشئة من ٤,٩% و٥,١% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي إلى ٤,٧% ، نتيجة تراجع توقعات كل من البرازيل والمكسيك والأرجنتين وجنوب إفريقيا . إذ تراجعت توقعات الصندوق للبرازيل من ١,٤% و٢,٤% إلى ٠,٤% و٢,٣% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي . وتراجعت توقعاته للمكسيك من ٢,٣% و٢,٧% إلى ٢,٢% و٢,٥% على التوالي ، ولجنوب إفريقيا من ١,٥% و١,٧% إلى ٠,٨% و١,٤% على التوالي .

أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته للنمو الاقتصادي للصين عند ٦,٦% خلال عام ٢٠١٨ ، بينما خفض توقعاته لعام ٢٠١٩ من ٦,٤% إلى ٦,٢% نتيجة التداعيات السلبية للحرب التجارية الراهنة مع الولايات المتحدة . كما أبقى على توقعاته لروسيا عند ١,٧% خلال عام ٢٠١٨ ، ورفع توقعاته لعام ٢٠١٩ من ١,٥% إلى ١,٨% . بينما خفض توقعاته لتركيا من ٤,٢% و٣,٩% إلى ٣,٥% و٠,٤% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم وعجز الحساب الجاري ومعدل البطالة .

ترجمة: مجدي سمير - مراجعة: سحر سمير

المصدر: وكالة الأناضول التركية

العنوان: www.aa.com.tr

FORTUNE TÜRKİYE

تقرير التنافسية العالمية

التاريخ: ٢٠١٨/١٠/١٨

وفقًا لتقرير "التنافسية العالمية" الذي أصدره مؤخرا المنتدى الاقتصادي العالمي ، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميًا في التنافسية الاقتصادية والتكنولوجية .

ويوضح مؤشر التنافسية العالمي إلى ثبات المراكز الأربعة الأولى في المؤشر خلال عام ٢٠١٨ وهي على التوالي الولايات المتحدة ٨٥,٦ نقطة ، تليها سنغافورة ٨٣,٥ نقطة ، ثم ألمانيا ٨٢,٨ نقطة ثم سويسرا ٨٢,٦ نقطة .

وأشار التقرير إلى تقدم اليابان ثلاثة مراكز خلال عام ٢٠١٨ لتحتل المرتبة الخامسة بـ٨٢,٥ نقطة . في حين تراجعت هولندا إلى المرتبة السادسة بـ٨٢,٤ نقطة ، وحافظت هونج كونج على المرتبة السابعة بـ٨٢,٣ نقطة . وتراجعت إنجلترا مركزين لتحتل المرتبة الثامنة بـ٨٢ نقطة .

كما حافظت السويد على المركز التاسع بـ٨١,٧ نقطة ، تليها الدنمارك التي ارتفعت مركزًا واحدًا لتحتل المركز العاشر بـ٨٠,٦ نقطة . وجاءت في المركز الحادي عشر إلى المركز العشرين كل من فنلندا وكندا وتايوان والنمسا وكوريا الجنوبية والنرويج وفرنسا ونيوزيلندا ولوكسمبرج وإسرائيل على التوالي .

ترجمة: مجدي سمير ـ مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان : www.fortuneturkey.com

مصادر النشرة:

١	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	www.oecd.org
٢	وزارة الاقتصاد التركية	www.ekonomi.gov.tr
٣	مؤسسة Bloomberg الإعلامية الأمريكية	www.bloomberg.com
٤	إذاعة BBC البريطانية	www.bbc.com
٥	موقع Trade Arabia الإخباري	www.tradearabia.com
٦	وكالة أنباء رويترز العالمية	www.reuters.com
٧	وكالة أنباء الأناضول التركية	www.aa.com.tr
٨	جريدة اقتصادية فرنسية يومية	www.latribune.fr
٩	جريدة فرنسية يومية	www.lemonde.fr
١٠	جريدة فرنسية يومية	www.lexpansion.fr
١١	مجلة فرنسية أسبوعية	www.lepoint.fr
١٢	مجلة فرنسية أسبوعية	www.jeuneafrique.com
١٣	موقع بنك Boursarama الفرنسي	www.boursarama.com
١٤	مجلة اقتصادية إسبانية شهرية	www.americaeconomia.com
١٥	جريدة اقتصادية إسبانية يومية	www.marcotradenews.com
١٦	جريدة اقتصادية إسبانية يومية	www.eleconomista.es
١٧	صحيفة تركية يومية	www.dunya.com
١٨	النسخة التركية لموقع بلومبرج	www.bloomberght.com
١٩	موقع إخباري تركي	www.finansgundem.com
٢٠	موقع إخباري تركي	www.businessht.com.tr
٢١	موقع إخباري تركي	www.fortuneturkey.com
٢٢	موقع إخباري تركي	www.borsagundem.com